المكتبة الثقافية

٧٥

البحر الأحمر والاستعمار

الدكتور جلال يحيى

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة
المصرية
العامة
للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر

١٥ ديسمبر ١٩٦٢

المكتبة الثقافية

- اول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة .
- تيسر لكل قارىء ان يقيم فى بيته مكتبة جامعة تحوى جميع الوان المعرفة باقلام اساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر . فى اوله وفى منتصفه

الكتاب القادم

دورات الحياة

الدكتور عبد المحسن صالح

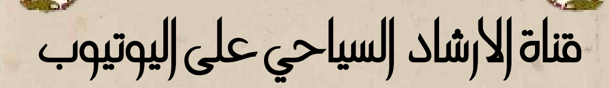
أول يناير ١٩٦٣



دار القلم بالقاهرة



https://www.facebook.com/AhmedMa٣touk/

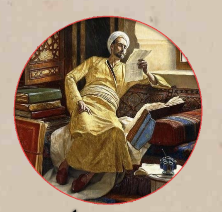




قناة الكتاب المسموع



صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك



مصر - ثقافه

المكتبة الثقافية
٧٥

البحر الأحمر والاستعمار

الدكتور جلال يحيى

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة
المصرية
العامة
للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر

١٥ ديسمبر ١٩٦٢

الناشر



مقـــدمة



الأحمر موقع فريد ؛ إذ أنه حلقة الاتصال بين البحار الشرقية والبحار الغربية ، ويقع عند التقاء قارات العالم القديم الثلاث .

وظل هذا البحر ، على مدى العصور ، عاملاً فعالاً لربط البلاد المحيطة به بعضها ببعض . كان طريقاً للملاحة بينها ، ووسيلة تسهل التبادل التجارى ، فانتفع كل بلد بما يوجد لدى الآخر ، وساعد ذلك على ازدهار الحالة . وحينما تقدمت الملاحة ، وبدأت المواصلات مع الهند والصين وبقية بلاد الشرق الأقصى ، زادت قيمة هذا البحر ، إذ أن دوره لم يقتصر على توصيل تجارة ومنتجات هذه المناطق إلى بلاد الشرق الأدنى فحسب ، بل أصبح هو الممر التجارى لتموين العالم الأوروبى ، بكل ما يلزمه من هذه التجارة وتلك المنتجات ، وأثر ذلك بالتالى على بلاد الشرق الأدنى وأهالى هذه المنطقة الذين جنوا ثروات طائلة من العمل فى هذه التجارة ، ومن فرضهم للضرائب عليها عند مرورها فى أرضهم ، فظهر الازدهار فى هذه المنطقة وأثر

ذلك بالتالى فى العلوم والفنون والآداب ، ولسنا مبالغين إن قلنا أنها أصبحت أكثر مناطق العالم ازدهاراً ورفاهية فى هذه العصور .

ولكن الزمن دار دورته وقامت حركة الاستكشافات البحرية فى غرب أوروبا ، ونجحت هذه الحركة فى الثور على طريق حول رأس الرجاء الصالح ، سلب منطقة الشرق الأوسط أهميتها وثروتها نتيجة لوقف سريان التجارة العالمية فى البحر الأحمر .

ثم جاءت العصور الحديثة ، وحفرت قناة السويس وعادت المياه إلى مجاريها الطبيعية من جديد . وإن كان استغلال هذا الطريق المائى الهام قد ظل وقفاً على أصحاب رؤوس الأموال الأوروبية ، وخاضعاً لنفوذ الدول الاستعمارية وسيطرتها حتى عام ١٩٥٦ ، فعمدوا بذلك إلى ألا يتركوا الكثير لأهالى الشرق الأوسط . ولكن تأميم مصر لهذا الطريق المائى الهام ، والذى يعتبر جزءاً لا يتجزأ من أرضها ، أعاد إلى العرب حقهم فى السيطرة على مورد هام من موارد الثروة فى بلادهم .

ولقد هدفت بهذا الكتاب شرح الدور الذى لعبه البحر الأحمر فى التاريخ ، وعمدت بالذات إلى تفصيل استغلال الدول الأوروبية

له فى تنشيط وتدعيم حركة الاستعمار ، تلك الحركة التى سعوا بها إلى استغلال غيرهم سياسياً واقتصادياً وبشرياً — مدعين فى نفس الوقت أنهم جاءوا يحملون إليه نور المدنية والعرفان .

فشرحت الطريقة التى حصلت بها الدول الاستعمارية على قواعدها فى البحر الأحمر ، وفى النقط الهامة منه ، فى عدن ، وفى أوبوك ، وفى عصب . ثم تحدثت عن الدور الذى لعبته مصر فى هذا البحر ، والمجهود المشكور الذى استطاعت القيام به فى سنوات بسيطة دون أن يرغمها أحد على القيام به — ثم واصلت الحديث عن السياسة الإنجليزية وكيف أنها طمعت فى مصر وبلادها ، وعملت على إخراجها من مناطق البحر الأحمر ؛ وكيف أن ذلك ساعد فرنسا على الاستيلاء على سواحل الصومال عند تاجوره وجيبوتى ؛ وساعد إيطاليا على الاستيلاء على مصوع وتكوين مستعمرة الأرتريا ، فى الوقت الذى استولت فيه انجلترا على زيلع وبربرة ، وكونت منهما ومن الأقاليم والأراضى المجاورة مستعمرة الصومال الإنجليزى .

ذلك هو الدور الذى قام به الاستعمار فى البحر الأحمر ؛ ولم يكن ذلك إلا تمهيداً للتوغل فى داخل القارة واستغلال

مواردها ؛ والمحافظة على محطات وقواعد بحرية ، تسمح بالسيطرة على التجارة العالمية بين الشرق والغرب .

ولا يسعنى إلا أن أذكر أننى قد أفدت كثيراً ، فى كتابة الفصل الأول التمهيدى ، الخاص بطريق التجارة العالمية بمجهودات أساتذتى الدكاترة : أبو بكر ، ونصحى ، وحسن عثمان ، وعزت عبد الكريم فى مقالاتهم التى نشروها بمناسبة رحلتهم إلى سواحل البحر الأحمر فى مجلة كلية الآداب عام ١٩٣٩ .

وأرجو أن يكون التوفيق حليفى فى تبسيط الموضوع رغم استنادى إلى مادة علمية أعتز بقيمتها .

دكتور

جلال يحيى

طريق التجارة العالمية

١ — فى العصور القديمة :

شعر المصريون منذ فجر التاريخ بحاجتهم إلى بلاد الصومال وجنوب الجزيرة العربية ، وخصوصاً للبخور والعطور وبعض الأخشاب اللازمة للمعابد وللحياة الدينية ، فاتخذوا البحر الأحمر طريقاً لمواصلاتهم مع تلك البلاد .

ولم تكن الملاحة فى البحر الأحمر هينة سهلة ، نظراً لشدة حرارته ، وكثرة الشعاب المرجانية فيه ، ويزداد خطر الملاحة فى هذا البحر مع انتشار هذه الشعاب خصوصاً إذا كانت تحت سطح الماء وقريبة منه ، ويمكننا أن نضيف إلى ذلك تعذر الحياة على سواحل هذا البحر ؛ إذ أنها صحراوية يصعب على الملاحين الالتجاء إليها أو التزود منها بما قد يحتاجون إليه فى رحلاتهم .

ولكن المصريين قابلوا هذه المصاعب بعزم وإصرار ، وساعدهم على ذلك خبرتهم فى فن الملاحة وبناء السفن ، فقد كانوا أول من بنى سفناً بحرية ، وأول من سافر على البحار ، وكانوا

أساتذة غيرهم من الشعوب فى هذه الفنون ، وأثبتت الآثار أن المصريين قد عرفوا طريق « وادى الحمامات » — وهو الطريق الذى يخترق الصحراء بين قفط على النيل ، والقصير على سواحل البحر الأحمر — منذ عصر ما قبل الأسرات ، استخدموه فى سير القوافل حتى سواحل البحر الأحمر ، ثم أخذوا فى إنشاء السفن على سواحل هذا البحر للذهاب بها إلى بلاد الصومال وجنوب الجزيرة العربية ، لإحضار ما يلزمهم من منتجاتها .

أثبت التاريخ أن ساحورع — من ملوك الأسرة الخامسة — قد أنشأ مواصلات بحرية مع بلاد الصومال رأساً ، وجلب منها المر والذهب والفضة . ولقد ذكر التاريخ قبل ذلك أن أحد أبناء الملك خوفو قد اقتنى عبداً صومالياً ، وحافظت مصر على مركزها السياسى والاقتصادى فى عصر خلفاء ساحورع ، فافتتح إيزيسي فى أواخر الأسرة الخامسة محاجر وادى الحمامات ، وثبت أن القوافل المصرية اجتازت هذا الطريق فى ذهابها إلى سواحل البحر الأحمر ، وفى السفر إلى بلاد الصومال . وفى أثناء حكم الأسرة السادسة ، استخدمت القوافل وادى الطميلات حتى مدينة السويس الحالية . ولقد أمرت الملكة حتشبسوت بحفر ترعة ، توصل بين النيل والبحر الأحمر ، وتمر فى وادى

الطميلات ؛ تسهيلا لمرور السفن من مصر حتى بلاد الصومال ؛ وتحدثنا آثار معابدها ، عن أخبار حملتها إلى هذه البلاد الأخيرة ، ولكن الإهمال أدى إلى طمر الرمال لهذه القناة ، حتى إن رمسيس الثالث قد اضطر لنقل مهمات رحلته من قفط إلى القصير على ظهور الحمير . ثم بدأ المصريون فى إعادة حفر هذه القناة مرة جديدة فى أثناء حكم الأسرة السادسة والعشرين . وقد اهتم الفراعنة بحفر الآبار ، وإقامة الحاميات على طول الطريق المؤدى إلى البحر ، وساعد ذلك على ازدهار المحطات ، التى كانت تمون القوافل والبعثات فى طريقها لهذا البحر .

وبعد فتح الإسكندر لمصر ، عمل البطالمة على ضم ملحقات مصر ، وسعوا إلى السيطرة على الطرق التجارية ، فالتفتوا إلى طرق التجارة الوافدة من إفريقية وبلاد العرب والهند ، وحاولوا تركيزها فى مصر ، حتى إننا نجد أن صادرات مصر قد اشتملت فى هذا العصر على ، منتجات الصين والهند وبلاد العرب وأواسط إفريقية ، فأخذت مصر فى تصدير العطور والحلى والعاج إلى الأقاليم الشمالية ، وفى تصدير منتجاتها ومنتجات البلاد الشمالية مثل المعادن والأصباغ والنبيذ إلى الأقاليم الجنوبية والشرقية .

واهتم البطالمة بالطرق التى تربط البحر الأحمر بوادى النيل وأنشأوا الموانى على الشاطىء الغربى لهذا البحر ، وفى أصلح الأماكن للأغراض الملاحية وأسهلها فى الاتصال بالوادى.

اهتم بطليموس الثانى بحفر القناة البحرية الموصلة بين النيل وبين مكان السويس الحالية ، واهتم فى نفس الوقت بالطرق التى تمر من قفط شرقاً ، إلى ساحل البحر الأحمر ، حيث أنشأ موانى عديدة ، كان أحدها فى مواجهة أسوان تقريباً ، والآخر عند سفاجة ، وزود هذه الطرق بالحاميات وأمر بحفر الآبار على طولها لتسهيل سفر القوافل ، وتشجيع التجارة ، وأنشأ البطالمة عدداً من للموانى الجنوبية أحدها قريبا من سواكن الحالية ، والثانى فى « عادولى » ، ولا تزال خرائبها موجودة إلى الآن بالقرب من مصوع ، وأسس البطالمة أحد الموانى بالقرب من بوغاز باب المندب ، ووصلت سفنهم حتى رأس جاردافوى. وظهرت أهمية التعاون بين المصريين وأسبانيا وبريطانيا وأواسط إفريقية. وكانت تجارة الشرق تنقل من عدن إلى السفن المصرية ، التى تواصل إبحارها بها شمالا ، تمهيداً لتوزيعها على بقية بلاد العالم المعروفة فى ذلك الوقت.

ثم جاء الرومان ، وحاولوا بدورهم السيطرة على طرق التجارة العالمية ، والعمل على مرور أكبر كمية من هذه التجارة فى

الأراضى الخاضعة لهم ، فأرسلوا الحملات لغزو اليمن ، ثم أمر الإمبراطور أغسطس بتدمير عدن ، عملا على انتعاش تجارة مصر ، فأصبحت لمصر المكانة الأولى فى التجارة بين الشرق والغرب ، رغماً عن استمرار بعض القوافل التى عملت على نقل التجارة الشرقية ، بين مخا والموانى السورية . ولقد فرض الرومان ضرائب باهظة على السفن العربية والهندية التى تلجأ إلى موانيهم ، وموانى الأقاليم الخاضعة لهم ، دفعاً لأصحاب المتاجر إلى استخدام سفن من أقاليم خاضعة للرومان . وانتعشت التجارة الدولية عبر مصر فى هذا العصر أيضاً ، خصوصاً وأن الرومان استفادوا من الرياح الموسمية فى رحلاتهم ، وأمنوا الطرق البرية الموصلة بين سواحل البحر ووادى النيل ، وأعادوا حفر الآبار عليها ، كما أعادوا حفر القناة الموصلة بينهما فى عهد الإمبراطور تراجان ، وعملوا على تقليل خطر القراصنة فى البحر الأحمر والمحيط الهندى .

ثم انتهج البيزنطيون سياسة تشجيع التجارة فى البحر الأحمر ، تقليلا لأرباح أعدائهم الفرس من التجارة التى تمر عبر أراضيهم ، وكان البيزنطيون يتعاونون مع الأحباش الذين كانوا يسيطرون فى ذلك الوقت على جنوب البحر الأحمر ويشترون منهم بضائعهم ،

وكان الأحباش بدورهم يرحبون بمجيء سفن البيزنطيين ؛ لجلب تجارة الهند . ومرت هذه التجارة بمصر وساعدت على استمرار رواج أحوالها .

٢ — العرب والعصور الإسلامية :

وعندما ظهرت دولة العرب ، واستولت على مصر ، اقترح عمرو بن العاص حفر قناة تصل بين البحرين الأحمر والأبيض ، ولكن الخليفة عمر بن الخطاب خشي من أن يتمكن الروم من استخدام هذه القناة فى عملياتهم الحربية ، ضد العرب ، ولكنه سرعان ما فطن إلى أهمية إعادة وصل البحر الأحمر بالنيل خصوصاً لإرسال القمح إلى الحجاز فأمر بإعادة حفر القناة القديمة التى عرفت باسم قناة أمير المؤمنين . وأخذت تجارة الشرق الأقصى تسير عبر مصر إلى الإسكندرية ، وبعضها إلى الفرما فى الشمال وجاءت بعد ذلك فترة الحروب الصليبية ، واستقرار الصليبيين فى الشام . وكان من المتوقع أن تعمل هذه الحروب على إيقاف التجارة التى تمر بين الشرق والغرب عن طريق مصر . ونقصت هذه التجارة فعلا فى بعض الفترات ، ولكن ذلك لم يكن قاعدة عامة لتاريخ التجارة فى هذه العصور . أرادت أوربا فعلا أن تمنع

عن مصر المواد الأولية اللازمة للحرب ، وأصدر البابا وبعض الحكومات الأوروبية قوانين ومراسيم بمنع توريد هذه الأصناف لمصر ، وكان من المنطقى أن يعمل سلطان مصر على عدم تشجيع التجارة مع الدول الأوروبية ؛ وهى التى جاءت تهاجمه فى دياره ، ولكن كلا من مصر وأوروبا حاول عدم التضحية بالمبالغ الوفيرة التى يربحونها من التجارة ، فتمادى الكثيرون عن تنفيذ المراسيم البابوية ، وقامت دولة أوروبية بعقد معاهدات تجارية مع مصر فى ذلك الوقت . ويمكننا أن نقول إن فترة الحروب الصليبية كانت بشكل عام فترة ازدهار للتجارة الهندية والأوروبية ، أو أنها كانت من العوامل الفعالة التى ساعدت على إنعاش التجارة التى تمر فى البحر الأحمر وفى مصر ، حتى إن رسول فردريك بربار وسا قد أعلن دهشته عندما رأى النشاط التجارى فى الإسكندرية سنة ١١٧٥ .

إلا أن الحروب الصليبية قد أدخلت بعض التغيير المحلى على خط سير التجارة فى البحر الأحمر ، خصوصاً وأن سيطرة الصليبيين على الشام ، وعلى طريق الحج ، أجبر التجار والحجاج العرب على أن يتخذوا طريقاً جنوبياً أكثر بعداً عن الأعداء . فنجد أن الهنود والعرب والمصريين يتعاونون فى نقل التجارة

المتجمعة فى عدن إلى ميناء عيذاب ، حيث يبدأ نقلها بعد ذلك . على ظهور الجمال حتى قوص ، ثم يعاد شحنها على السفن فى النيل حتى دمياط ورشيد ، وكان السلطان يحرم على تجار الغرب الدخول إلى البحر الأحمر ، خشية تآمرهم مع الأحباش ضد بلاده ، وتوكيداً لاحتكار المسلمين لعملية نقل التجارة فى هذه المنطقة .

وبعد نهاية الحروب الصليبية ، فقدت عيذاب أهميتها التجارية ، خصوصاً بعد تجريد ميناء الطور التى أصبحت مركزاً لسير القوافل صوب مصر وصوب الشام. كما أن عدن فقدت هى أيضاً أهميتها السابقة : ذلك أن أمير اليمن حاول أن يمنع التجارة من المرور إلى مصر ، وفكر التجار الهنود فى مصلحتهم ، ووجدوا أن سلطان مصر يتحكم فى نهاية الرحلة ، فبدأوا يستخدمون جدة لتفريغ بضائعهم بعد أن استولى عليها الملك الأشرف بارسباى ، وأخذت هذه التجارة تنقل بالقوافل عن طريق مكة والحجاز شمالا حتى مصر ، أو يعاد نقلها على سفن حربية حتى الطور .

حصلت كل من مصر والبندقية على مكاسب كبيرة من الاشتغال بالتجارة فى هذا العصر ، وكان هذا من أهم الأسباب التى دفعت

البرتغاليين إلى محاولة العثور على طريق آخر يوصلهم إلى ثروات الشرق ، وكانت حركة الاستكشافات الجغرافية قد نشطت ، وتمكن بارتلوميو دياز من الوصول إلى رأس الرجاء الصالح ، ثم وصل فاسكودا جاما إلى كالكتا ، وأخيراً وصل كبرال بأسطوله الضخم إلى الهند بعد ثلاثة عشر عاماً من الوصول إلى رأس الرجاء الصالح .

اصطدم البرتغاليون مع المصريين فى مياه الهند ، وحاول البرتغاليون قطع التجارة الهندية مع مصر ، وتنبهت كل من مصر والبندقية إلى ذلك الخطر الجديد ؛ خطر انتزاع التجارة الشرقية منهم، وتحويلها إلى طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلسى، وتقدمت البندقية باقتراحاتها لتخفيض الرسوم على التجارة التى تمر بمصر ، وبحفر قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض ، ومحاولة إقناع أمراء الهند بعدم التعامل مع البرتغاليين حتى لا يضطروا للخضوع لهم فى يوم من الأيام ، ولكن البندقية رفضت القيام بدور فعال فى هذا الصراع الاقتصادى العالمى ، خصوصاً وأن كلا من جنوا والبرتغال كانتا تتهمانها بمساعدة مصر ، ولم تكن البندقية ترغب فى ضم البرتغال إلى أعدائها ؛ كما أن البندقية قد بدأت تشعر بضعف قوتها البحرية ، وخشيت من

تشتيت قوتها ، فى الوقت الذى ازدادت فيه قوة العثمانيين ، فاضطر الغورى إلى النزول إلى المعركة بمفرده ، بعد أن عقد معاهدة تجارية مع البندقية ، تعهدت فيها هذه الدولة ؛ بأخذ كمية سنوية معينة من البضائع الهندية تشتريها من الاسكندرية .

ولقد تمكن البرتغاليون من احتلال جزيرة سومطرة ، وضيقوا على خروج السفن المصرية من البحر الأحمر ، فاضطر الغورى إلى الالتجاء للقوة ، وأعد أسطولا للدفاع عن تجارته فى المحيط الهندى ، خرج هذا الأسطول من السويس سنة ١٥٠٧ ورسا فى جدة ، ثم اجتاز بوغاز باب المندب ، ووصل إلى جزيرة ديو التى كانت تخضع لمظفر شاه الخوارزمى عدو البرتغاليين ، وفاجأ أسطول مصر أسطول الميدا الصغير ، وهزمه فى سنة ١٥٠٨ . ونشب الخلاف بين الميدا نائب الملك فى الهند . والبوكيرك ؛ ولكن المصريين لم يستغلوا هذه الفرصة لتوجيه ضربة قاضية للبرتغاليين فى مياه الشرق ، وأفلتت الفرصة من أيدى المصريين ، وتمكن الميدا من تجميع قواته ، ومن هزيمة الأسطول المصرى عند ديو فى فبراير سنة ١٥٠٩ ، وأخذ الغورى فى تسليح أسطول جديد وطلب مساعدة البندقية ، ولكنها أشارت عليه بالاتجاه إلى السلطان ، وتكتلت الدول الأوروبية فى غرب البحر الأبيض

ضد هذه القوة الناشئة فى شرق هذا البحر ، وهجمت سفن فرسان القديس يوحنا على الأسطول المصرى التركى وحطمته قرب الإسكندرية فى سنة ١٥١٠ .

وتمكن البرتغاليون من الاستيلاء على جوا ، ولكنهم فشلوا فى الاستيلاء على عدن أمام مقاومة اليمنيين ، وأرسل الغورى حملة بحرية إلى اليمن ؛ لتقوية المراكز العربية فيها . ولكن هذه الحملة عملت على الاستيلاء على مدن اليمن نفسها ، وبينما هى منهمكة فى هذه العمليات وصلت أنباء هزيمة الغورى وقتله ، واحتلال العثمانيين لسوريا ، ولمصر .

انتهى نشاط مصر ومشاريعها فى البحر الأحمر ، وحلت محلها الدولة العثمانية — وكان فى استطاعة هذه الدولة الجديدة أن تؤكد السيطرة على التجارة بين الشرق والغرب ، خصوصاً أنها كانت تسيطر على طرق التجارة الأخرى ، وهى التى تمر بالخليج العربى ، وما بين النهرين ، فشمال سوريا ، ولكنها لم تكن تستطيع التحكم فى الأسواق الأوروبية ، لاسيما وأن عدداً كبيراً من تجار البندقية أخذوا يتعاملون مع البرتغال . وكان انقسام معسكر شرق البحر الأبيض على نفسه ، هو الذى ساعد على زيادة انتصار المعسكر الغربى فيه .

ولقد أصيبت تجارة الشرق بضربة قاضية ،وخرجت المكاسب من أيدى سكان الشرق الأوسط إلى جيوب تجار الغرب ، وساعد سوء الحالة الاقتصادية على انخفاض مستوى المعيشة والانصراف عن العلم والدراسة والانشغال بقوت اليوم ، فى الوقت الذى ساعدت فيه المادة على تفتح آفاق جديدة مادية ومعنوية أمام الغرب .

٣ — فى العصور الحديثة :

لم يسيطر البرتغاليون طويلاً على طريق التجارة العالمية مع الشرق ؛ اذ أن قوة هولندا وانجلترا أخذت فى الظهور ، ثم أتت فرنسا لتنزل نفس الميدان ، وستكون هاتان الدولتان الأخيرتان من أكبر العوامل التى أثرت فى تاريخ العالم لعدة قرون ، وأثرت فى تاريخ العلاقات مع الشرق .

أسس البريطانيون « شركة الهند الشرقية » للتجارة مع الهند ثم لاستغلالها واستعمارها ، وكانت انجلترا هى أقوى الدول البحرية . ففضلت دائماً الاتصال بالهند عن طريق البحر «طريق رأس الرجاء الصالح» ، مما لم يترك للبحر الأحمر الا بعض التجارة المحلية بين الأقاليم القريبة منه . وكانت الدولة العثمانية نفسها

لاتسمح للسفن التجارية الأجنبية بالملاحة فى البحر الأحمر الى الشمال من جدة ، حتى تضمن عدم تدخلهم فى شئون الشرق الأدنى وعدم تعرض الأماكن المقدسة للخطر ، وتسمح لأشراف مكة بالاستفادة من جباية الرسوم على البضائع فى جدة ، وللمماليك بالإفادة من جزء آخر منها ، وتضمن مورداً للرزق للملاحين العرب فى البحر الأحمر ، دون أن يؤثر ذلك على طريق التجارة البرى الذى يمر فى بلاد ما بين النهرين وشمال سوريا ، وهو الطريق الذى كان العثمانيون يعتمدون عليه فى الحصول على ما يلزمهم من تجارة الشرق الأقصى .

ولقد حاول كل من الإنجليز والفرنسيين إحياء طريق التجارة عبر البحر الأحمر ومصر ، وقاموا بمحاولات متعددة لذلك ، بعضها مع الباب العالى وبعضها مع أمراء المماليك ، خصوصاً عند من ظهرت روحه التحررية تجاه تركيا .

أقنع كارلو روزتى على بك الكبير بأهمية إعادة تجارة الشرق إلى مصر والبحر الأحمر بالنسبة لموارد جماركه ، وكان على بك قد استولى على الحجاز ، وسيطر على مكة وجدة ، وخرج بها عن حكم الأشراف والعثمانيين ، فرحب على بك بالمشروع وشجعه ، وأن سفن الهند ستصل إلى السويس

وبعد قليل سينتهي حكم هذا الأمير ، وتعود كل من مصر والحجاز إلى حظيرة الدولة العثمانية .

وتوصل جيمس بروس فى سنة ١٧٧٥ إلى الاتفاق مع أبى الذهب على أن تصل البضائع الهندية إلى السويس وتدفع ضرائب تبلغ ٨٪ فقط من قيمتها بدلا من دفع ١٤٪ لحاكم جدة . ثم عقد « وارن هاستنجس » الحاكم البريطانى للبنغال اتفاقية أخرى مع أبى الذهب نصت على تخفيض الضرائب على بعض الواردات الى ٦,٥٪ فقط ، وعلى امكانية دفعها عيناً . وعزمت كل من السلطات البريطانية فى الهند والمماليك فى مصر ، على تنفيذ هذه الإتفاقية « الشخصية » بين هاستنجس وأبى الذهب وأخذ البريطانيون يرتبون أمر حضور سفينة أخرى الى الإسكندرية ؛ لكى تستقبل التجارة والمسافرين بعد وصولهم من السويس . ولكن سرعان ما ظهر غضب تركيا من عقد مثل هذه الإتفاقيات دون موافقتها . وتوفى أبو الذهب فى عام ١٧٧٦ . وأصرت تركيا على ضرورة الاحتفاظ بالملاحة فى البحر الأحمر شمالى مخا وجدة فى أيدى رعاياها ، ورفضت الطلب الإنجليزى الخاص بتوصيل البريد على سفنهم الى السويس ، وأثر

عدم استتباب الأمن فى المشروع . فتوقف ، ولم يمض على تنفيذه وقت كبير .

وحاولت النمسا أن تشجع التجارة مع الشرق عبر مصر والبحر الأحمر حتى تريستا ، وعمل روزتى فى هذا المشروع مع كبير ملتزمى الجمارك فى الإسكندرية ، ولكن هذا المشروع لم ينجح أيضا .

وأخذ الفرنسيون يفكرون أيضا فى الاستفادة من التجارة عبر مصر وفى مصر وفى البحر الأحمر ، وقاموا بمشروعات ودراسات لا بأس بها . ونجحت فرنسا فى عقد اتفاقية مع مراد بك فى أوائل سنة ١٧٨٥ تسمح للسفن الفرنسية الآتية من الهند بالوصول حتى السويس ، واتفقت كذلك مع كبير ملتزمى الجمارك ، ومع بعض مشايخ العربان لنقل هذه المتاجر بين السويس والقاهرة . ولقد لعب مجالون دوراً كبيراً فى الوصول الى هذه الاتفاقيات ، التى كان تنفيذها هنا بتصديق الباب العالى ، وهو مافشلت فى فرنسا فى الحصول عليه .

وما إن تولى بولدوين أمر القنصلية البريطانية فى القاهرة حتى سعى لدى القبودان حسن باشا — الذى كان قد حضر لكسر شوكة ابراهيم ومراد واخضاعهما — لكى يسمح

للتجارة الإنجليزية بالمرور فى البحر الأحمر ، ولم يؤد هذا المسعى بطبيعة الحال الى نتيجة ايجابية . وبعد عودة القبودان حسن باشا الى تركيا ورجوع ابراهيم ومراد للحكم ، اتصل بهما بولدوين واتفق معهما فى سنة ١٧٩٤ ، وأظهر أمراء المماليك استعدادهم لمواصلة المشروع . ولكن تركيا لم تكن موافقة على التنفيذ ، ولم تقبل انجلترا إغضاب الباب العالى حتى لا يتقرب من فرنسا ، خصوصا وأن هذه الدولة الأخيرة كانت قد قامت بثورتها ، ودلت الدلائل على أنها ستصطدم مع انجلترا ان عاجلا أو آجلا ، فظل المشروع ، مثل سابقيه حبراً على ورق .

وجاءت الحملة الفرنسية الى مصر ، وفكرت فى وصل مياه البحرين الأحمر والأبيض عن طريق قناة مباشرة بينهما ، أو عن طريق اعادة حفر خليج أمير المؤمنين ، ومنه الى فرعى دمياط ورشيد ، ثم إلى الإسكندرية عن طريق قناتها الخاصة . وكانت فرنسا تسعى إلى ضرب إنجلترا فى الهند أى إلى طردها منها واستحواذها هى (فرنسا) عليها ، واستغلالها والسيطرة بالتالى على تجارة الشرق الأقصى مع أوروبا ، فارتبط هذا المشروع إذن ، مثل غيره بالمشروعات الاقتصادية والاستراتيجية الدولية ، ولم يسمح الوقت للفرنسيين بالبقاء فى مصر مدة طويلة —

أو بتنفيذ مشروعاتهم ، أو حتى بتنفيذ الأخطاء التى وقعوا فيها من اعتقادهم باختلاف مستوى مياه البحر الأحمر عن مستوى مياه البحر الأبيض ، وخشيت انجلترا على سياستها فعملت على توكيد سيطرتها على المحيط الهندى ، وخصوصاً عند مدخل الخليج العربى ، وعند عدن وبريم ، التى تعتبر المفاتيح الجنوبية للبحر الأحمر ، ثم أرسلت قوات من الهند إلى القصير لكى تشترك مع القوات الأخرى الآتية من البحر الأبيض المتوسط فى طرد الفرنسيين من مصر . ويدل هذا دلالة واضحة على تعاون كل من السلطات البريطانية فى الهند غرباً ، مع سلطات انجلترا شرقاً ، فى محاولة منع الغير من الإقامة على الطريق الموصل بين الشرق والغرب عبر مصر والبحر الأحمر ، وسيظل هذا العامل عاملاً فعالاً فى تسيير السياسة البريطانية فى مدى قرن ونصف قرن تأميناً على أملاكها فى الشرق الأقصى ، واحتكاراً وتحكما فى طرق التجارة العالمية وفى من يعيشون على طول هذا الطريق إن لزم الأمر .

وبعد ظهور البخار واستخدامه فى الملاحة ، عملت السلطات البريطانية فى الهند على إنشاء خطوط ملاحة فى البحر الأحمر حتى السويس ، وإتمام الطريق بسفن أخرى تسير بين الإسكندرية

وانجلترا . وعمل توماس وجهورن على إنجاح هذا المشروع ، وإقامة مخازن الفحم اللازمة له على طول الطريق ، ثم تنظيم القوافل والفنادق بين السويس والقاهرة . وساهمت مصر بإنشاء خط برقي بين هاتين المدينتين وبحفر قناة المحمودية الموصلة إلى الإسكندرية ، ومنحت مصر لشركة P. & O. حق تسيير قواربها في النيل والقنوات حتى الإسكندرية ، وحاولت الهيئات البريطانية أن تنشئ خطاً حديدياً بين السويس والقاهرة ، ولكن مصر لم ترحب بالمشروع خشية تغلغل النفوذ الأجنبي في بلادها . .

وسيكون هذا التشجيع الذى لقيه البريطانيون فى المرور بتجارتهم عبر مصر والبحر الأحمر عاملاً من عوامل الازدهار فى منطقة الشرق الأوسط ، ولكن سرعان ما ظهرت عوامل أخرى كبيرة الأهمية ، عوامل سياسية واستراتيجية واقتصادية ، فرضت نفسها على العلاقات المصرية البريطانية ، وانتهت بتأليب الدول على مصر وإرجاعها إلى حدودها الأصلية بعد أن أجبرت على الانسحاب من سوريا وبلاد العرب . وكان هذا درساً قاسياً اضطر المصريين إلى التفكير جيداً قبل الإقدام على مشروعات جديدة ، ولفترة من الزمن .

وزادت أهمية التجارة بين الشرق الأقصى ودول الغرب ، وأخذ الباحثون والدارسون ينقبون ويحاولون العثور على وسائل أسهل لنقل هذه التجارة ، وعادوا إلى مشروع قناة تصل مياه البحرين الأحمر والأبيض ، وتوصلوا الى اصلاح الأخطاء التى وقع فيها مهندسو الحملة الفرنسية . وتمكن فرديناند دى ليسبس من الحصول على امتياز بحفر هذه القناة .

وعارضت كل من تركيا وانجلترا فى هذا المشروع خوفاً من أن تتحكم فرنسا فى التجارة الدولية ، أو أن تعمل على السيطرة على جزء من أراضى الدولة العثمانية . وكانت شروط الامتياز مجحفة بمصر ، ولكن نابليون الثالث ، قبل التحكيم ، وأرضى بعض مطالب مصر فى نظير دفعها لمبالغ جديدة ساعدت على اتمام المشروع .

وكان حفر قناة السويس نقطة تحول هامة فى تاريخ مصر ، وتاريخ البحر الأحمر ، وتاريخ التجارة العالمية ، وتاريخ الاستعمار ؛ اذ أن انجلترا ستعمد الى زيادة نفوذها فى القناة بشراء أسهم مصر ، ثم تسعى الى السيطرة على شئون مصر متذرعة فى ذلك بذرائع مختلفة حتى تسيطر منها على قناة السويس ،

مفتاح البحر الأحمر الشمالى ، فى الوقت الذى احتفظت فيه بعدن مفتاحه الجنوبى .

ولن تكون انجلترا وحدها فى هذا الميدان ؛ اذ أن الدول الاستعمارية الأخرى ستحاول الحصول على محطات بحرية على طريق المواصلات الجديد بين الشرق والغرب ، محطات تقوم بتخزين الفحم والمؤن والتموين فيها لسد حاجة سفنها ، وستتحول هذه المحطات ، مع مضى الوقت الى قواعد هامة يمكنها أن تتحكم فى الأقاليم المحيطة بها ، وكانت هذه المحطات هى عدن الإنجليزية وأوبوك الفرنسية وعصب الإيطالية ، وهى التى ستكون نواة الاستعمار الأوروبى ومراكزه فى البحر الأحمر .



القواعد الاستعمارية

١ — انجلترا وعدن :

لم يقع اختيار انجلترا على عدن كقاعدة حربية وبحرية واستعمارية عفواً ، بل إن لعدن من الصفات والمزايا ما يغرى انجلترا على تفضيلها على أية نقطة أخرى .

ذلك لأن موقع عدن هام جداً من الناحية الاستراتيجية ؛ إذ أنها ميناء كان من السهل تحويله إلى قاعدة بحرية ، يمكن أن تأوى إليها بسهولة ، ويمكن العمل فيها على ترميم قطع الأسطول ، وتزويدها بما يلزمها من الوقود والتموين . وتزداد أهمية عدن من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للسلطات الاستعمارية البريطانية فى الهند — تلك السلطات التى كانت تتصل بأوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وطريق البحر الأحمر ، وأخيراً طريق الخليج العربى والعراق إلى موانى البحر الأبيض المتوسط ، ذلك لأن طريق البحر الأحمر هو الطريق الوسط بينها . وكانت السلطات البريطانية فى الهند تسعى إلى السيطرة على جميع أنحاء

المحيط الهندى ، وكان عليها ، إذا ما أرادت تحقيق ذلك ، أن تقيم قواعد قوية فى أركانه المتعددة ، ومنها عدن التى هى المفتاح الجنوبى للبحر الأحمر . وإن نظرة واحدة لخريطة هذا المحيط ، لتدل على أهمية عدن التى تقع فى منتصف المسافة تقريباً بين الهند والبحر الأبيض المتوسط ، ويمكن للبريطانيين منها السيطرة بسهولة على مداخل الخليج العربى ، من ناحية فرض نفوذهم على زنزبار وشرق إفريقية من ناحية ثانية ، ويمكن القول إذن أن موقع عدن يجعل منها قلعة ، تسيطر على المحيط الهندى ، ونقطة ارتكاز فى طريق الملاحة صوب البحر الأبيض المتوسط ، علاوة على كونها مركزاً هاماً للتوسع فى جنوب الجزيرة العربية ، وفى بلاد الصومال ، وفى شرق افريقية ، خصوصاً وأن انجلترا كان يمكنها ، من هذه القاعدة ، أن تتعامل مع رؤساء الحبشة ، وتتخذ من بلادهم المرتفعة مكاناً تشرف منه على وادى النيل ، إن تأزم الأمر .

وعلاوة على ذلك فإن عدن كانت فى غاية الأهمية ، بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ، تلك التجارة التى يمكنها أن تستمر فى سفرها فى البحر الأحمر حتى السويس ، ومنها بالطريق البرى حتى الاسكندرية ، ثم يعاد شحنها على سفن أخرى فى البحر

الأبيض المتوسط . وكان في استطاعة انجلترا أيضاً ، أن تدخل في علاقات تجارية مع رؤساء الحبشة ، وجنوب الجزيرة العربية ، وشرق إفريقية ، وتركز هذه التجارة في قاعدة عدن .

ولقد شعرت انجلترا بأهمية عدن بصورة واضحة ، عندما حضرت الحملة الفرنسية الى مصر ، وكانت هذه الحملة تسعى ، كما نعلم ، الى ضرب انجلترا في الهند ، ثم خرج الفرنسيون من مصر ، وانتصرت انجلترا على نابليون ، وأجبرت فرنسا على الرجوع في كل ما كانت قد أقدمت عليه ، وكادت انجلترا أن تصبح سيدة الشرق بلا منازع ، لولا ظهور قوة جديدة في الشرق الأوسط ، خشيت انجلترا منها على نفسها وعلى تجارتها ، وربما على امبراطوريتها أيضاً ، ولم تكن هذه القوة الا الدولة المصرية الناشئة الفتية ، في أوائل القرن التاسع عشر ، تلك الدولة التي عملت على توحيد بلاد العرب والسودان وسوريا مع مصر ، والتي أنشأت قوات عسكرية وبحرية لها قيمتها ، وسيطرت بالفعل على طرق التجارة بين الشرق والغرب ، سواء أكانت تمر عبر البحر الأحمر ، أم من طريق ما بين النهرين . وتأزمت الحالة أمام انجلترا ، حين وصلت قوات مصر الى سواحل الخليج العربي وسواحل جنوب الجزيرة العربية ، وكان من المتوقع أن

تضع مصر بعض قطعها البحرية فى المحيط الهندى ، ولم تكن انجلترا الا عدوة مصر التقليدية ، وكانت هذه العداوة تستند الى أسس قوية لا يمكن تجاهلها ، ذلك أن قيام دولة قوية فى منطقة الشرق الأوسط ، يهدد طرق مواصلات انجلترا مع مستعمراتها فى الشرق الأقصى ، كما أن نظام الاحتكار الذى طبقته مصر فى هذه الفترة كان لا يسمح لانجلترا باستغلال هذه المنطقة على هواها ، وأخيراً فإن خطوط السياسة والاستراتيجية المصرية فى ذلك الوقت كانت تتمشى مع فرنسا أكثر من تمشيها مع انجلترا ، فصممت انجلترا إذن على العمل ، وأخذت تستعد للقضاء على قوة مصر فى الشرق الأدنى — ويعتبر استيلاؤها على عدن فى يوم ١٦ من يناير سنة ١٨٣٩ إحدى مراحل تلك الخطة ، التى وضعتها للقضاء على الدولة المصرية ، التى كان يمكنها فعلاً أن تضايقها .

تمكنت إنجلترا من تأليب الدول على مصر ، وأجبرتها على الرجوع إلى داخل حدودها القديمة ، وقضت على ذلك الخطر الذى كان قد بدأ فى تهديدها ، ولكن انجلترا لم تقم بإخلاء عدن بعد ذلك مما يثبت أنها علمت بأهميتها وقيمتها ، سواء فى وقت السلم أو فى وقت الحرب .

وتحولت تلك الرأس الصغيرة وصخورها القاحلة بسرعة ، إلى مدينة مهمة حصينة ، ازدهرت فيها التجارة ، واتخذتها انجلترا قاعدة للتوسع فى الأقاليم المجاورة ، وعملت انجلترا على السيطرة على بعض الجزر القريبة من الساحل الإفريقى ؛ تمهيداً لإخضاعه لها — ثم حاولت الدخول فى علاقات مع ملوك جنوب الحبشة ؛ تمهيداً للاتجار معهم ، أو للحصول على مزايا استراتيجية فى بلادهم ، التى تشرف على وادى النيل .

ولقد استولى الإنجليز على جزيرة باب ، التى كانت تتحكم فى مدخل قبة الخراب ، ثم على جزيرة إيفات التى كانت تشرف على ميناء زيلع ، وسيطروا على جزر موسى التى كانت تفتقر إلى المياه ، ولكن موقعها داخل خليج تاجورة جعل منها نقطا استراتيجية فى غاية الأهمية يمكنها أن تتحكم فى رأس طريق تجارة القوافل ، الذى يتوغل مع وادى الحواش فى بلاد الحبشة.

واستندوا فى ذلك ، إلى إحدى المعاهدات التى وقعها الكابتن مورسبي فى عام ١٨٤١ مع أحد مشايخ تاجورة . . وعلى أى حال فإن الإنجليز لم يقوموا باحتلال هذه الجزر بالفعل ، ولم يرسلوا إليها أى حاميات ، بل تركوها خالية ، واكتفوا بالاحتفاظ بالمستندات الخاصة بها .

وظهر جلياً أن الإنجليز لم يتراجعوا أمام أى تضحيات ، ولم يهملوا أى شيء فى سبيل حصولهم على ما يرغبون ، وهو السيطرة على سواحل البحر الأحمر — فدخلوا فى مفاوضات مع إمام اليمن ، وحاولوا إغراءه على إعطائهم حق الاتجار مع المناطق الجنوبية من الجزيرة العربية ، ثم حاولوا رفع علمهم على زيلع وعلى تاجورة ، وحاولوا التدخل فى شئون مصوع .

ثم قامت الحكومة الاستعمارية البريطانية فى الهند بإرسال الكابتن وليام كورنواليس هاريس ، لعقد معاهدة صداقة وتجارة مع ملك شوا ، ونجح هذا الضابط فى المهمة المكلف بها ، وأمضيت المعاهدة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٤١ ، ونصت على عدم فرض أى رسوم تزيد على ٥٪ من قيمة البضائع الإنجليزية التى تدخل الحبشة ، وتعهد فيها كل من ملك الحبشة وملكة إنجلترا يبذل جهودهما للإبقاء على طرق التجارة مفتوحة ، ولتأمين المواصلات مع سواحل البحر الأحمر ، والمحافظة على سلامة التجارة والبضائع والأموال . وتعهدت الحبشة بتسهيل سفر الإنجليز ، سواء أكانوا يرغبون فى الإقامة فى الحبشة ، أم مواصلة السفر فيما وراء حدودها .

هذه إذن هى القاعدة الاستعمارية الأولى التى ستكون

مركزاً تتحكم منه إحدى الدول الأوروبية — وهى إنجلترا — فى مصير البحر الأحمر ، وفى مصير الصومال ، وستكون مركز هجوم — إنجلترا الاستعمارى على كل من زيلع وبربرة فيما بعد . وستعمل فرنسا على الحصول على قاعدة شبيهة بها ، وقريبة منها .

٢ — فرنسا واوبوك :

لم تكن فرنسا مرتاحة لذلك النشاط البريطانى ، الذى ظهر عند معاداة إنجلترا للدولة المصرية علناً فى سنة ١٨٣٩ ، والذى استمر حتى بعد القضاء على قوة مصر العسكرية فى سنة ١٨٤١ ، ولم تقف فرنسا مكتوفة الأيدى أمام ذلك النشاط الإنجليزى ، فأرسلت البعثات لدراسة الحالة فى جنوب البحر الأحمر ، وتقرير امكانيات استفادة فرنسا ، وعدم تركها هذه المنطقة الهامة التى تغدو منطقة صيد محرم على كل الدول ماعدا انجلترا وسافرت بعض البعثات الفرنسية من تاجورة الى شوا ، وقامت بعقد معاهدات مع ملك هذا الإقليم الواقع فى جنوب الحبشة ، ولكن أحداً من التجار الفرنسيين لم يحضر . وعلى أى حال فإن هذه البعثات قد لفتت نظر الحكومة الفرنسية الى أهمية موارد الحبشة التجارية لفرنسا ، من الناحية الاقتصادية كسوق لتصريف

للمنتجات الفرنسية ، ومورد لشراء المواد الخام ، كما أنها لفتت نظر هذه الحكومة إلى إمكان التحالف مع ملوك الحبشة ، والاستفادة من ذلك في السيطرة على « مياه النيل » إذا ما لزم الأمر — بل وأيضاً إلى امكان استغلال الحبشة من الناحية الحربية في الهجوم على وادى النيل إذا ما تطلب الأمر ذلك .

ولم تقم الحكومة الفرنسية بطبيعة الحال بتنفيذ أى من هذه التوصيات ، ولم تكن تثق في قيمة المعاهدات السياسية مع رؤساء الحبشة ، ولم تفكر في استغلالهم في الهجوم على وادى النيل ، خصوصاً وأن مصر لم تكن معادية لفرنسا في ذلك الوقت الذى ستعطى فيه امتياز حفر قناة السويس لأحد الفرنسيين . ولكن فرنسا فكرت في محاولة الاستفادة من التجارة مع الحبشة ، وحاولت أن تدرس إمكان إقامة إحدى المنشآت التجارية على سواحل البحر الأحمر لتكون مركزاً لهذه التجارة . كما أنها فكرت في الحصول على محطة بحرية على طول ذلك الطريق الذى يصبح أقصر طريق ملاحة يصل غرب أوروبا بالشرق الأقصى بعد حفر قناة السويس . وكان من حق فرنسا أن تفكر في الحصول على قاعدة بحرية قائمة بذاتها ، ومستقلة عن القاعدة البريطانية في عدن ؛ إذ أنها كانت لا تضمن الظروف ولا ترغب

فى البقاء تحت سيطرة بريطانيا وتحكمها فى ملاحتها إذا ما تأزم الأمر بين الدولتين .

درست فرنسا إمكان إقامة مؤسسة لها فى زيلع وفى تاجورة وفى بربرة وفى مصوع ، ولكن هذه المشروعات فشلت جميعاً . ثم حاولت فرنسا الدخول فى الصراع القائم فى تجرة وشمال الحبشة ، ومحاولة استغلاله فى الحصول على وعد من النجاشى بإعطائها زولا وبعض الجزر القريبة منها ، والواقعة إلى جوار مصوع . ولكن هذه السياسة فشلت كذلك نتيجة لتغلب تيودور صديق الإنجليز على أوبيه صديق فرنسا ، ولم يصد هذا الفشل فرنسا ولم يوقفها عن العمل على تحقيق مشروعاتها .

وانتهزت فرنسا مقتل نائب قنصلها فى عدن سنة ١٨٥٩ ، واتهمت حاكم زيلع بالاشتراك فى الأمر ، وأرسلت احدى سفنها الحربية للتحقيق فى المسألة ، وعاد الضابط الفرنسى المكلف باجراء هذا التحقيق إلى بلاده . وتحدث عن أهمية اقامة مستعمرة فرنسية عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، وكانت مدة اقامته فى هذه الجهات ، على صغرها ، كافية لشراء بعض ضعاف النفوس الذين طلبوا منحهم الحماية الفرنسية ، واغراء آخرين بالمال على بيع أراضيهم لفرنسا ، دون أن يعرفوا مدى

النتائج الدولية التى ستترتب على مثل هذا البيع .

وقررت الحكومة الفرنسية الاستفادة من هذه الظروف ، ووقعت على اتفاقية مع أحد مشايخ الصومال الذى كان قد قبل الحضور على السفينة الحربية الى فرنسا ؛ وذلك فى سنة ١٨٦٢ . تنازل بعض شيوخ الصومال لفرنسا فى هذا العقد عن ميناء أوبوك القريب من رأس بير نظير مبلغ ١٠,٠٠٠ ريال ، وتعهدوا بالعمل على تسهيل صلات الفرنسيين مع البلاد الداخلية ، ووافقوا على ترك الفرنسيين الذين يرغبون فى الإقامة فى أوبوك يرعون قطعان مواشيهم على مرتفعات تاجورة وبالقرب من جيبوتى ؛ ويأخذون الملح من بحيرة « عسل » الواقعة إلى الداخل . ورفض هؤلاء المشايخ الدخول فى مفاوضات مع أى دولة أجنبية أخرى ، وقبلوا استبدال هذه الأرض وهذا الخليج بغيرها فى قبة الخراب إذا ما ثبت عدم صلاحيته للملاحة ولرسو السفن وبنفس هذه الشروط .

ثم أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة خاصة المنطقة ، سافرت عبر مصر ، واستقلت إحدى السفن فى البحر الأحمر ، وكان عليها أن تبحر جنوباً ، وأن تدرس العوامل السياسية والاقتصادية والبحرية اللازمة وتقرر صلاحية هذا المكان

أو عدمه لإقامة قاعدة فرنسية عند مدخل البحر الأحمر . وأشارت كل الدلائل ، خصوصاً بعد قياس أعماق المياه قرب الساحل ، إلى صلاحية المنطقة ، فاعتبرت البعثة أن البيع نهائى .

ولقد عملت هذه البعثة على معاملة شيوخ الصومال ، الذين قاموا بهذا البيع على أنهم شيوخ مستقلون ، وتناست خضوعهم للسلطات العثمانية فى اليمن وجنوب الجزيرة العربية ، حتى لا تعرض نفسها للمشاكل الناتجة عن الاعتداء على سلامة أراضى الدولة العثمانية . والتى ضمنتها مع غيرها من الدول العظمى فى معاهدتى لندن وباريس . واستولت البعثة على أراضى أوبوك رسمياً لفرنسا فى احتفال خاص ، قامت به السفينة الحربية التى تقلها ، ولم يتمالك الإنجليز فى عدن حنقهم من رؤية فرنسا تقوم بشراء أراض عند مدخل البحر الأحمر .. كما أن السلطات العثمانية فى اليمن أفهمت الفرنسيين أنهم لم يشتروا من الصاحب الشرعى للأراضى ؛ إذ أن هذه الأراضى ملك للسلطان : وشرحت لهم أنهم قد أنفقوا — دون أى داع — ذلك المبلغ الذى دفعوه لشراء الأراضى اللازمة لإنشاء مخازن الفحم ؛ لأنه لم يكن هناك أدنى شك فى أن السلطان لن يعارض فى منح هذه الأراضى لفرنسا إذا ما كانت قد طلبت ذلك من حكومته

رسمياً ، ولكن فرنسا كانت ترغب فى إنشاء محطة أو قاعدة بحرية فى أرض لا تخضع لأى سيادة أجنبية ، وكان هذا هو العامل الأساسى الذى دفعها إلى عدم التحدث مع تركيا رسمياً فى هذا الموضوع .

اشترت فرنسا هذه الأراضى ، وفكرت فى نفس الوقت فى مشروع خاص بانشاء خط لشركة مساجيرى ماريتيم موازٍ للخط الإنجليزى ، وعرضت أمر قيام هذه الشركة باستغلال منطقة أوبوك على إدارة هذه الشركة التى رفضتها ، بعد أن امتنعت وزارة البحرية عن إقامة المنشآت اللازمة فيه ، وتوصلت هذه الشركة إلى الحصول على قطعة من الأرض فى ميناء عدن نفسه .

ولم تقم الحكومة الفرنسية باستغلال منطقة أوبوك ، ورفضت إحضار جنود لها من السنغال ، ثم انشغلت فى الحوادث الأوروبية التى بدأت منذ سنة ١٨٦٦ بالتحركات البروسية فى القارة ، والتى انتهت بالحرب السبعينية ، التى قضت على التفوق الفرنسى فى أوروبا ، وأعلنت قيام الإمبراطورية الألمانية .

كان على فرنسا أن تتوخى الحذر إذن فى تحركاتها الخارجية مادامت ألمانيا ترابط على الحدود ، بل وتحتل مقاطعتى الإلزاس واللورين ، وتمتهن الكرامة الفرنسية فى عقر دارها .

وقام بعض المغامرين الفرنسيين بطلب السماح لهم بالإقامة في أوبوك ؛ لإنشاء المؤسسات التجارية ، وفتح العلاقات الاقتصادية مع الحبشة ، ولكن الحكومة الفرنسية أصرت على أن هذه الإقامة في تلك المناطق ستكون تحت مسؤولية القائمين بها ، وأفهمتهم أنها لن ترسل إليهم أى قوات للأمن أو موظفين للإدارة ، خصوصاً وأن وسائل البحرية الفرنسية كانت بسيطة في هذه المناطق ، رغماً عن أنه كان في استطاعتهم تقديم المأكولات ومواد التموين خصوصاً للسفن الفرنسية المسافرة إلى الكوشنشين ، ومحاولة إغرائها على الرسو في أوبوك بدلاً من الذهاب إلى عدن .

ومع مضى الوقت ظهر جلياً ، أن وزارة البحرية الفرنسية لا تحاول إعطاء الحماية للفرنسيين ، الذين يرغبون في الإقامة في هذه المنطقة ، بل إنها لا تعتقد في أنه سيكون لأوبوك أى مستقبل في يوم من الأيام ، إذ أن منطقتها جافة غير مسكونة ، والميناء غير ذى قيمة كبيرة ، وأخيراً فإن المؤسسات الكبيرة الموجودة في تلك المنطقة كانت تسيطر على الأعمال التجارية في غير صالح أوبوك ، وهى أعمال قليلة الأهمية على كل حال .

وظلت وزارة البحرية الفرنسية تحتفظ بهذا الموقف وبهذا

الأنجاه لمدة سنوات عديدة . وظهر أن فرنسا كانت تهدف باستيلائها النظرى على هذا الميناء إلى الاحتفاظ بإمكانية أخذ قرار فى المستقبل بخصوص المنطقة المجاورة لعدن ولبريم ، والتى كانت انجلترا تسيطر عليها . ولكن فرنسا لم تكن لها سياسة مرسومة تهدف إلى إنشاء مؤسسة استعمارية ثابتة ، وظهر فى كل يوم عامل جديد يشير إلى عدم إمكان تنفيذ هذا المشروع .

ولن تستفيد فرنسا استعمارياً من منطقة أوبوك إلا عند تأزم المسألة المصرية بعد الاحتلال البريطانى سنه ١٨٨٢ ، وتدخل السياسة البريطانية فى شئون مصر ، وإجبارها لحكومة القاهرة على اتخاذ قرار بخصوص « ملحقاتها » . وستتخذ فرنسا ، فى ذلك الوقت ، من أوبوك مركزاً وقاعدة استعمارية لها عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، تتوسع منها فى بلاد الصومال ، وتكون نواة لمستعمرة ساحل الصومال الفرنسى .

٣ — إيطاليا وعصب :

قامت إيطاليا فى استعمارها فى شرق إفريقية ، باختيار نقطة اتخذتها قاعدة لها ، تتوسع منها فى المناطق القريبة منها فى البحر الأحمر ، مثلها فى ذلك مثل انجلترا فى عدن ، وفرنسا

فى أوبوك . وكانت هذه النقطة هى عصب القرية من المدخل الجنوبى للبحر الأحمر .

وكانت إيطاليا قد بدأت اتصالاتها بالبحر الأحمر وسواحله، عن طريق رجال التبشير ، والمستكشفين الجغرافيين ، الذين حاولوا ، حتى قبل قيام الوحدة الإيطالية ، إغراء بلادهم ، وعلى الخصوص مملكة بيدمونت ، على الدخول فى علاقات تجارية وسياسية ، مع البلاد المطلة على ذلك البحر ، ومحاولة الاستفادة من الفرص التى قد تسنح ، والعمل على إنشاء مستعمرة تطل على هذا البحر .

وأخذ الإيطاليون يفكرون فى ذلك العدد الكبير ، من أبناء وطنهم ، الذى يهاجر سنوياً إلى العالم الجديد . وكانت هذه الهجرة تحرم إيطاليا من عناصر ممتازة ، فى الشجاعة والصحة وحب المغامرة . وكانوا رغماً عن ذلك لا يستطيعون منافسة الإنجليز أو الألمان فى أمريكا الشمالية ، ويضطرون إلى قبول الاشتغال بأعمال لا تحتاج إلى مهارة ، خصوصاً وأن أصحاب رءوس الأموال ، كانوا يفضلون العناصر الأنجلوسكسونية ، على العناصر اللاتينية فى إدارة الآلات فى المصانع .

وظهر اهتمام الإيطاليين ؛ بضرورة تحسين حالة المهاجرين

من أبناء بلادهم ، وأخذوا يحاولون دفع حكومتهم إلى الاستفادة من حركات الاستعمار فى إفريقية ، والحصول على مستعمرات تساعد على التنفيس عن مشكلة السكان والهجرة ، وعلى أراض تخضع لإدارة الحكومة ، وتسمح للإيطاليين بالعمل والكسب فى ظل حماية دولتهم وأيد رجال الأعمال الإيطاليون هذه الحركة ، وحاولوا استغلالها لمصلحتهم ، وفكروا فى استغلال الأيدى العاملة الإيطالية ؛ فى الحصول على المواد الخام من إفريقية ، وفى استغلال المستعمرات الإيطالية ؛ فى توزيع تجاراتهم ومصنوعاتهم ، خصوصاً وأن وجود العلم الإيطالى فى بعض أجزاء هذه القارة كان يضمن لهم حماية رؤوس أموالهم ، أمام الافريقيين ، وأمام منافسة أو معاداة الدول الاستعمارية الأخرى . وسيؤيد رجال وجمعيات الاستكشافات الجغرافية هذه الحركة وذلك الاتجاه ، الذى سيزداد وضوحاً مع الزمن ، خصوصاً بعد أن قامت انجلترا بإرسال حملة نابيير إلى الحبشة ، وقرب وقت افتتاح قناة السويس ، ذلك الشريان الهام الذى سيصل أوروبا بالبحر الأحمر وبالشرق . وأراد الإيطاليون الاستفادة من هذه الإمكانيات الجديدة ، سواء للملاحة أو

للاستعمار — وسيكون هذا هو الأصل فى حصول الإيطاليين على مركزهم الأول فى عصب .

واتصل سابيتو « وهو من رجال التبشير الإيطاليين فى ذلك الوقت » برجل الأعمال روباتينو ، واقترح عليه : إنشاء محطة تجارية فى عصب ، تقوم باستغلال هذه المنطقة ، وتزود السفن بما يلزمها من وقود ومياه ومأكولات ، فى أثناء رحلاتها فى الشرق بعد حفر قناة السويس . وأراد روباتينو أن يتشبه بفرنسا التى اشترت أوبوك فى عام ١٨٦٢ ، فاتصل بدوره بوزير البحرية . وكانت إيطاليا ترغب فى التشبه بالدول العظمى ، وتسعى إلى الحصول على مستعمرات ومراكز لها إن أمكن ، إرضاءه لغروها ، وسعياً وراء مصالحها فوافقت الحكومة الإيطالية على إعطاء إعانة لروباتينو تساعده على انشاء خط ملاحة مع الشرق الأقصى عبر قناة السويس فى نفس الوقت قام سابيتو بالمفاوضة مع المشايخ المحليين ؛ على سواحل البحر الأحمر ؛ لشراء الأرض اللازمة لإنشاء محطة للشركة الإيطالية .

ولقد وقع سابيتو على عقد شراء قطعة أرض من بعض الشيوخ المحليين باسمه الشخصى ، ثم سافر الى ايطاليا ، وعاد الى البحر الأحمر بصفته وكيلاً عن شركة روباتينو للملاحة ،

وأسرع فى اتمام عملية الشراء . ثم زار « برهان » شيخ ناحية رهيطة الخاضع لنائب عيد فى محافظة مصوع ، التابعة لمصر ، والخاضعة بدورها للسيادة العثمانية . ولكنه وصفه بأنه «سلطان» تمهيداً للاستيلاء على أرضه ، والادعاء بأنها لا تدخل ضمن نطاق أراضى الدولة . وحاول أن يشترى من هذا الشيخ الجزر القريبة من الساحل ، وأخذ يعمل على محاولة شرائه ، أو تهدئة شعوره ، وجعله يتناسى واجباته ووخذ ضميره . وطلب برهان منه مبلغ ٦٠٠٠ ريال ثمناً للشريط الساحلى مع بعض الجزر القريبة منه ، كما طلب منه التعهد بحمايته من البحر ضد كل عملية قد تقوم بها السلطات المصرية . ولم يكن سابيتو يستطيع إعطاء مثل هذا التعهد ، ولم يكن معه من ناحية أخرى إلا مبلغ ١٥٫٠٠٠ ليرة لا تكفى لإتمام الصفقة ، فاقتصر على شراء بعض الجزر على فترة عشر سنوات تصبح — بعدها ، وعند دفع باقى الثمن — ملكا للشركة الإيطالية .

كانت مسألة عصب إذن فى أول أمرها ، عبارة عن: عمل فردى ، واعتبرها القائمون بها كخطوة أولى فى سبيل وضع هذه المنطقة تحت سيادة الدولة الإيطالية . واعتبرت شركة روماتينو المشايخ

المحليين الذين باعوا لها هذه الأراضى مستقلين ، وسعت إلى إعطاء حقوق ملكيتها للدولة الإيطالية .

واضطرت الحكومة المصرية بطبيعة الحال ، إلى التدخل رسميا فى الأمر ، وأبلغت إيطاليا أن الشركة قد اشترت هذه الأراضى من غير ملاكها الشرعيين ، مما يترتب عليه بطلان العقد ، و بطلان ما قد يترتب عليه من حقوق والتزامات . وكان من الواضح أنه ليس من حق بعض المشايخ المحليين ، الذين يعملون فى خدمة الدولة ، ويتقاضون راتبا منها ، أن يتصرفوا فى ملكية الأراضى التى يشرفون عليها . وقامت سلطات مصوع المصرية بالتحقيق فى الموضوع ، وكتب برهان خطابا رسميا لا يدع أى مجال للشك ، فى اختصاصاته وسلطاته ، ويتعارض تمام المعارضة مع وجهة النظر الإيطالية ؛ إذ أنه نفى فيه قيام ساپيتو بأى شىء ، سوى شراء قطعة أرض ، بنى عليها أحد الأكشاك الخشبية ثم ذكر سفره بعد ذلك قافلاً إلى بلاده . وكان من نتيجة تدخل مصر أن اضطرت إيطاليا إلى الإجابة ؛ بأن شراء أراضى عصب لا يهدف إلا إلى إنشاء مؤسسة تجارية ، خاصة بهذه الشركة الملاحية ، وأعربت عن أملها فى أن تبدأ

المفاوضات ؛ لتسوية مسألة البيع للشركة إن كانت هناك ضرورة لذلك .

وبقيت الأمور عند هذا الحد ، لمدة عشر سنوات ، سكت فيها كل من الطرفين عن القيام بأى إجراء فى هذا الصدد ، واصلت مصر فى خلالها تعيين شيوخ النواحى ، على طول الساحل ، ودفع رواتبهم ، وإرسال سفنها الحربية لزيارة هذه المناطق .

ولكن إيطاليا رأت أن مشروعاتها فى البحر الأحمر قد أصبحت مهددة ، خصوصا بعد عقد المعاهدة المصرية الإنجليزية ، التى اعترفت بحقوق مصر — تحت السيادة العثمانية — على كل السواحل الغربية للبحر الأحمر ، والجنوبية لخليج عدن حتى رأس حافون . وطلبت شركة روباتينو من الحكومة الإيطالية تبنى الفكرة لمشروع وطنى . وقامت هذه الحكومة بإرسال أحد ضباطها البحريين ؛ لدراسة خليج عصب والجزر القريبة منه وتقرير صلاحيتها لإنشاء مؤسسة ، وما يلزم لإتمام المشروع .

ورأى هذا الضابط أهمية موقع عصب ، بالنسبة للملاحة ، وبالنسبة للتجارة مع داخل القارة ، وذكر أن موقعها بالقرب من بوغاز باب المندب وعدن وتاجورة وزيلع وبربرة يجعلها

تتمتع بمركز متفوق ، يمكنه أن يثبت تفوقه عليهم ، إذا ما عملت الحكومة الإيطالية على إعداد عصب إعداداً جيداً للدور الذى ترغب فى أن تعهد إليها القيام به . فاقترح ترك سفينتين من سفن الدفعية الإيطالية فى خليجها ، بحيث تكون محطة بحرية ، وتعيين حاكم لعصب ، يمنح سلطات واختصاصات قنصلية على كل الساحل الإفريقى ، وإرسال إحدى بطاريات المدافع ، وبناء الثكنات وبعض البيوت للموظفين ، وكذلك حامية من مشاة الأسطول ، علاوة على بحارة القطعتين الحربيتين ، وإنشاء مرشح للمياه بها ، وتشجيع هجرة الإيطاليين إليها ، واستيطانهم فيها ، وتسهيل أمر نقلهم على سفن الدولة دون مقابل .

وكانت هذه هى الدعامة التى بنت عليها الحكومة الإيطالية مستعمرتها فى عصب . وتضافرت مجهودات هذا الضابط مع مجهودات سابيتو وروباتينو ، ووافقت الحكومة الايطالية على إتمام عقود الشراء من المشايخ المحليين ، وعلى رصد مبلغ ١٠٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة ؛ لمشروعات الأشغال العامة فى عصب ، تشارك فيها أكثر من وزارة . وعاد سابيتو الى شرق افريقية ، مكلفاً بإتمام العقود ، والحصول على الأراضى اللازمة لإنشاء المستعمرة الإيطالية الأولى .

ولقد أعد الإيطاليون عقوداً جديدة لبصمات المشايخ المحليين، ذكروا فيها : أنهم يتنازلون عن كل حقوق (ملكيتهم) و (سيادتهم) على هذه الأراضى ، وأن من حق سابيتو أن يرفع عليها (العلم) الإيطالى بعد ذلك . وكانت هذه هى أول عقود تذكر لفظ (السيادة) و (العلم) ، وتدل بوضوح على أن الحكومة الإيطالية كانت تستعد وترتب أوراقها ومستنداتها للاستناد إلى شكليات القانون الدولى ، قبل استنادها إلى روحه. وأخذ الإيطاليون يدفعون ثمن البصمات التى يجمعونها على تلك العقود من غير الملاك الشرعيين .

وادعت الحكومة الايطالية : أن شراء شركة روباتينو الأرض من مشايخ ورؤساء و(سلاطين) ، كانوا دائماً مستقلين، قد حول حقوق السيادة إلى الحكومة الايطالية نفسها نتيجة لهذا الشراء . ولكن مصر عارضت فى هذه النظريات ، التى لاتستند إلى الواقع ، وأصرت على ضرورة احترام حقوقها فى البحر الأحمر . كما أن انجلترا لم توافق على إطلاق يد إيطاليا حرة تعبث بالسيادة الإقليمية على طول خطوط مواصلاتها مع الشرق ، مما قد يسهل الأمر على غيرها ، بشكل يتعارض أو يتضارب مع مصالح عدن ، أو مصالح الإمبراطورية البريطانية . ولكن إيطاليا حاولت كسب إنجلترا إلى صفها . ثم أصدرت

مرسوماً فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨٠ بتعيين (قومسيير) مدنى إيطالى فى عصب ، وبتنظيم اختصاص هذا الموظف .

وعلى الرغم من أن حالة مصر الداخلية ، كانت تنذر بقرب هبوب العاصفة ، وقيام الثورة العرابية ، إلا أن أحداً لم يفرط فى حقوق البلاد ، وواصلت الحكومة سياستها فى التمسك بأراضيها ، وحاولت أن تنظم المسألة وتسويها ، عن طريق مفاوضات مع الشركة الإيطالية ، دون تدخل حكومة روما فى الأمر . ولكن حكومة إيطاليا كانت قد صممت على تنفيذ برنامجها . ولم تكن الحكومة الانجليزية تفكر فى تأييد مصر (بالقوة) ضد إيطاليا ، خصوصاً وأنها كانت قد بدأت تفكر هى نفسها فى التدخل فى شئون الدولة المصرية ، وبطريقة تفوق فى نطاقها ونتائجها العملية الإيطالية .

وستشرف الحكومة الإيطالية منذ ذلك الوقت على إدارة عصب ، التى ستصبح المستعمرة الإيطالية الأولى فى البحر الأحمر . وستكون هذه القاعدة هى النواة والمركز الذى ستتوسع منه إيطاليا فى سواحل البحر الأحمر ، وشرق الحبشة ، حينما تضطر انجلترا مصر بعد احتلالها لها ، وتقييد تصرفاتها فى مسألة السودان ، ثم إجبارها على إخلائه ، والعودة إلى الشمال من خط العرض الثانى والعشرين شمالا .

الحكم المصري

١ — الإدارة المصرية :

نزلت مصر الحديثة إلى البحر الأحمر فى عام ١٨١١ ، حينما استنجد بها سلطان تركيا ، لوضع حد للثورة الوهابية ، التى امتدت من نجد ، وسيطرت على الحجاز ، وهددت سلطة الدولة على تلك المناطق ، ولم تعترف بمظاهر وشكليات الخلافة العثمانية على الحرمين الشريفين .

أعدت مصر حملتها ، وجهزت أسطولا لنقلها فى البحر الأحمر . وعمل ذلك على زيادة الاهتمام بموانى السويس وجدة وينبع . وتمكنت القوات المصرية من القضاء على الخطر العسكرى للوهابيين ، واحتلت الجزيرة العربية ، وتوحدت بذلك ضفتا البحر الأحمر تحت حكم واحد .

وظل هذا الاتحاد قائماً ، إلى أن عملت انجلترا على تحطيمه ، بعد أن تنبهت إلى خطر نشوء دولة قوية فى الشرق الأوسط ، تهيمن على طرق المواصلات العالمية ، وتهدد طرق مواصلاتها

مع الهند ، خصوصاً وأن المصريين قاموا باحتلال أركان شبه الجزيرة العربية ، وأصبحوا يتطلعون إلى مياه الخليج العربى والمحيط الهندى .

ولقد كتلت انجلترا الدول الأجنبية على مصر واتخذت كل ما يمكنها من وسائل حربية واقتصادية ونفسية وغيرها فى العمل على ارجاع القوات المصرية إلى ما وراء حدودها — وكانت فى هذا واثقة من أن عودة سيادة الباب العالى إلى هذه المناطق أكبر ضمان لحرية تصرفها ، ومرورها فيها دون أن تلقى أية معارضة .

وعادت موانى الحجاز إذن إلى سيادة الدولة العثمانية ، وعادت معها تلك الملحقات ، التى كانت تخضع لها إداريا ، وهى : موانى سواكن ومصوع الواقعة على الشاطىء الأفريقى للبحر الأحمر — بعد أن كانت قد دخلت تحت الإدارة المصرية لعدة سنوات.

وظلت مصر قابعة وراء حدودها ، إلى أن شعرت بضرورة الخروج مرة جديدة ، فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وفى الفترة التى تقدمت فيها أعمال حفر قناة السويس ، دخلت مصر فى مفاوضات مع تركيا وأفهمتها ضرورة حصولها على مينائى سواكن ومصوع ، خصوصا ، وأنهما المخرجان البحريان الطبيعيان للأقاليم السودانية المتحدة مع مصر ، الأولى عن طريق بربرة ،

والثانية عن طريق كسلا . وكان الأسطول المصرى هو أقوى الأساطيل التجارية الموجودة فى البحر الأحمر . وعرضت مصر علاوة على ذلك ، أن تدفع مبلغا من المال لتركيا نظير إدارتها لهذين الميناءين فلم تمانع الحكومة التركية ، وأمرت فى عام ١٨٦٥ بإلحاق هذين الميناءين بخديوية مصر . وأصبحت هاتان (القائمقاميتان) وحدتين من وحدات « الملحقات المصرية » ثم كونتا سويا مع الإقليم الداخلى محافظة سواحل البحر الأحمر وشرق السودان .

ولا يسع المؤرخ المنصف ، إلا أن يقف قليلا لذكر المشروعات العمرانية ، التى قامت بها مصر ، فى موانى البحر الأحمر ، فى هذه الفترة من : تحسين للموانى وإقامة المنائر ، وتسهيل توصيل المياه إلى المدن ، والعمل على تحسين الحالة الصحية بين الأهالى . واستعانت فى ذلك بالأكفاء من أبنائها وأبناء البلاد ، واستقدمت الخبراء الأجانب للإشراف والتوجيه. ولقد أدى ذلك إلى تغيير شكل هذه البلاد فى سنوات قليلة .

كما لا يسع للمؤرخ المنصف ، إلا أن يذكر قابلية المصريين للاندماج بشعوب هذه المناطق ؛ إذ أن كثيراً منهم قد دخلوا خدمة الحكومة الخديوية ، وقام كثير من المصريين بالزواج من

هؤلاء الأهالى أثناء إقامتهم بينهم ، مما زاد الروابط بين السكان الموجودين سابقا .

ثم رأت مصر ، ضرورة توحيد كل البلاد الواقعة فى شمال شرق إفريقية فى كتلة واحدة ، لها شخصيتها الدولية المتميزة ، ويتحد أهلها فى الحقوق والواجبات والمصير — فعمدت إلى التوغل فى إقليم أعالى النيل وهضبة البحيرات الاستوائية ، وعملت على بسط سيطرتها على كل سواحل البحر الأحمر ، والسواحل الإفريقية لخليج عدن ، وصممت على مواصلة السير جنوباً على طول هذه السواحل فى المحيط الهندى ؛ هادفة إلى إعطاء هضبة البحيرات مخرجها البحرى الطبيعى إلى الجنوب من بلاد الصومال، ثم حاولت إقامة الاتصال بين هذه السواحل ، وداخل القارة ، بشكل يسمح بتوحيد كل هذه المناطق ، والقضاء على « جزر المقاومة » الموجودة فيها .

أما التوغل فى أعالى النيل ، وهضبة البحيرات فإن مصر قد جهزت حملات عسكرية ، عهدت إليها باستكشاف هذه المناطق ، وإقامة نقط عسكرية فيها ، والقضاء على تجارة الرقيق ، وفتح الطريق للتجارة المشروعة . وكلفت أحد الإنجليز ، وهو (السير صامويل بيكر) بهذه المهمة ، ثم خلفه فيها إنجليزى آخر

هو « غردون » الذى كان قد اشتهر فى حرب الصين .

وأما فى العمل على بسط السيطرة المصرية ، على كل سواحل البحر الأحمر ، والسواحل الإفريقية لخليج عدن ، وهو ما يهمنا بنوع خاص ، فإن مصر قد سارت فيه بخطوات ثابتة وجريئة .

اتصلت مصر بالباب العالى ، وطلبت منه أن يلحق بها (قائمقاميتى) زيلع وبربرة ، وكانت هاتان الوحدتان الإداريتان تابعتين لمحافظ الحديدة فى اليمن . واستخدمت مصر الوسائل التى كانت تجدى مع الإدارة التركية ، فى تلك الفترة ، وهى الهدايا والرشاوى . ورأى الباب العالى ، أن فى استطاعة مصر أن تدير هذين المينائين خيراً من حاكم الحديدة ، وكان الباب العالى يخشى من نشاط الدول الأجنبية فى هذه المناطق ، ذلك النشاط الذى ظهر من وقت لآخر ، مرتكناً إلى ادعاءات ، ومحاولاً خلق مشاكل للدولة . وكان أسطول تركيا بعيداً عن البحر الأحمر ، بينما زاد عدد القطع البحرية المصرية فيه زيادة واضحة . فقبلت تركيا أن تعهد لمصر بإدارة هذين المينائين ، ثم ضمتهما إلى الخديوية المصرية ، نظير دفع مبلغ سنوى من المال للخزانة العامة فى القسطنطينية عنهما .

وكما عمل المصريون فى سواكن ومصوع عملوا فى زيلع وتاجورة وبربرة وأخذوا فى تنفيذ المشروعات العمرانية اللازمة للملاحة وللأهالى . وسار العمل بهمة ونشاط حتى شهد بذلك الرحالة الأجانب .

وتوحدت بذلك كل السواحل الإفريقية للبحر الأحمر وخليج عدن مع مصر فى وحدة واحدة .

ثم عملت مصر على مواصلة السير جنوباً ، على طول هذه السواحل فى المحيط الهندى ، هادفة إلى إعطاء هضبة البحيرات الاستوائية مخرجها البحرى الطبيعى إلى الجنوب من بلاد الصومال ، فجهزت حملة (ماكيلوب) باشا ، الذى كان عليه أن يسير من هذه السواحل غرباً ، ويقابل غوردون الآتى من هضبة البحيرات ، وأن يتعاونا فى فتح طريق المواصلات ، وتأمين الأهالى ، وإقامة سلطة الدولة على هذه المناطق .

ولكن هذا الجزء من المشروع لم يكتب له النجاح ؛ ذلك أن (غوردون) لم يتحرك من هضبة البحيرات . كما أن انجلترا تدخلت فى أمر حملة (ماكيلوب) باشا البحرية ، وادعت أنها احتلت بعض الموانى التابعة لسلطان زنزبار . وهيأت انجلترا الجو مع سلطاتها البريطانى فى عدن . وفى الهند ؛ لكى تجبر

مصر على التراجع من مياه المحيط الهندى . ورأت مصر عدم قدرتها على مواجهة انجلترا ، وتهديد ما قامت ببنائه حتى ذلك الوقت ، خصوصا وأن قواد جيوشها فى هذه المناطق كانوا من الإنجليز ، فاضطرت إلى التراجع واكتفت مجبرة بالإقليم الواقع حتى رأس حافون .

وكانت مصر قد قامت فى نفس الوقت ، بالتوغل فى خليج عدن غربا فى الأقاليم الإسلامية ، الموجودة إلى الجنوب من هضبة الحبشة — تلك الأقاليم التى تسكنها شعوب الصومال ، وأهالى هرر . ونجحت فى ضمهم إلى نطاق هذه الدولة الموحدة ، ولم تضن بجهد ، أو تبخل بمال فى سبيل تعمير هذه المناطق . وكسبت مصر نفسها من ازدهار حركة التجارة والزراعة فى كل هذه البلاد .

٢ — اعتراف انجلترا :

رأت إنجلترا أن الحكم المصرى هو أصلح من غيره فى كل المناطق المطلة على البحر الأحمر ، وكانت تخشى من أن تنزل إحدى الدول الأوروبية الأخرى على هذه السواحل ، خصوصاً بعد فتح قناة السويس . وكان إنشاء قواعد بحرية أجنبية يعنى

منافسة عدن ، ويحمل معنى تهديدها إذا ما نشب خلاف بين هذه الدول وانجلترا . خشيت إنجلترا من الدول الاستعمارية الأخرى ، فاضطرت إلى الاعتراف بالحكم المصرى تحت السيادة العثمانية ، على كل السواحل الإفريقية للبحر الأحمر ، وخليج عدن ، وذلك فى معاهدة الصومال ، المعقودة فى عام ١٨٧٧ ، التى تعهدت فيها مصر بإلغاء تجارة الرقيق فى كل هذه المناطق . وقبلت مادة تنص على تعهد بعدم تنازلها عن أى جزء من هذه الأراضى الساحلية لأية دولة أجنبية . وكانت هذه هى المادة التى رأت تركيا أنها لا تتفق مع سيادتها التامة على كل هذه المناطق ، وتعللت بها لعدم التصديق على هذه المعاهدة .

وعلى أى حال ، فإن انجلترا قد اعترفت دولياً ، بأن هذه المناطق قد أصبحت مصرية ، ونفذت هذه المعاهدة لسنوات طويلة .

ويشرح لنا ذلك ، موقف انجلترا من مسألة شراء الإيطاليين لعصب ، إذ أنها أيدت موقف الحكومة المصرية فيها تمام التأييد ، ورفضت الدخول فى علاقات رسمية أو شبه رسمية مع الإيطاليين الذين يرغبون فى الإقامة فيها ، بل ورفضت السماح لأهالى عدن بالذهاب والعمل لدى الإيطاليين فى هذا الميناء .

وحينما أصرت الحكومة الإيطالية على أن تحل محل شركة

روباتينو فى عصب، رفضت وزارة الخارجية البريطانية هذا الوضع — ورفضت لفترة طويلة التوسط لدى حكومة القاهرة لتسوية هذه المسألة ، كما أنها رفضت إقامة أى علاقات ، بين سلطاتها فى عدن ، والموظفين الإيطاليين الذين أرسلتهم حكومتهم إلى سواحل البحر الأحمر . وعمدت إلى تخفيف حدة التدخل الإيطالى لدى الحكومة ، ولم تقبل ، فى نهاية الأمر ، الاعتراف بالإيطاليين فى عصب إلا بشرط عدم التوسع منها فى الأقاليم المجاورة ، وعدم اتخاذها قاعدة حربية ، وعدم تصدير الأسلحة والذخائر للحبشة .

ولقد واصلت إنجلترا تطبيق هذه السياسة ، التى لا تعترف إلا بالإدارة المصرية تحت السيادة العثمانية ، على كل السواحل الغربية للبحر الأحمر ، والجنوبية لخليج عدن ، وشعرت بأن هذا الاتجاه يضمن لها التفوق ، على طول خطوط المواصلات الدولية بين الشرق والغرب . واستندت إلى قاعدتها الحربية فى عدن ، وإلى توكيد الإدارة المصرية عل طول هذه السواحل ثم عمدت إلى شراء نصيب مصر فى أسهم قناة السويس ، تثبيتا لدعائم نفوذها على طول هذا الشريان الحيوى . واستطاعت إنجلترا بشرائها لهذه الأسهم ، أن توازن النفوذ الفرنسى فى مجلس

إدارة شركة قناة السويس ، فى نفس الوقت الذى ستعمد فيه إلى عدم الاعتراف بشراء الفرنسيين لأراضى أوبوك ، إذ أنها كانت تخشى من المنافسة الفرنسية لها فى مصر وهو إمكان إنشاء فرنسا لقاعدة بحرية عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، فى الوقت الذى نشطت فيه فرنسا لإعادة تكوين إمبراطوريتها الاستعمارية ، واختارت لها هذه المرة الشرق الأقصى ميدانا ، والبحر الأحمر طريقا للوصول إليه .

ومع ازدياد النفوذ البريطانى فى مصر ستتبلور أطماع إنجلترا فى البحر الأحمر ، وستضطر هذه الدولة إلى تغيير سياستها بعض الشىء فى هذه المناطق ، دون أن تهدد مصالحها وأهدافها ، ولكن بطريقة تمنع الدول الاستعمارية الأخرى من معارضتها والوقوف أمام ما ترسمه من خطط .

٣ — إنهاء الحكم المصرى :

ساءت الحالة فى مصر فى النصف الثانى من القرن ١٩ ، نتيجة لعوامل مختلفة سياسية واقتصادية وعسكرية ونفسانية وإدارية ، فى الوقت الذى أخذت فيه الدول الاستعمارية الكبرى فى التطلع إلى زيادة مستعمراتها ، وتوسعها الإقليمى .

قاست مصر من سوء الحالة الاقتصادية فيها ، من الديون العامة ، ومن تسلط طبقات على طبقات ، ومن تدخل الأجانب وبدأت تشعر بسوء حالتها وضرورة تغييرها ، وارتبط ذلك بنمو الحركة الفكرية ، وزيادة الوعى القومى ، وبالمناداة بالإصلاح فى كل هذه المنطقة . أثرت هذه الآراء وتلك الحالة على المصريين،وانعكست فى الجيش الذى عبر عن شعور ومطالب أبناء البلاد . رأت إنجلترا مرة أخرى ، أن مصالحها قد أصبحت مهددة فى نفس هذه المنطقة التى نزل فيها الفرنسيون فى أوائل القرن ، والتى حاول أبناؤها إقامة دولة قوية قبيل منتصفه ، والتى هب شعبها مرة جديدة للسيطرة على شئون البلاد . كان معنى مطالبة الجيش بإعطاء الحقوق النيابية للمصريين سيطرة أبناء البلاد على ميزانية دولتهم ، ومنع الخبراء الأجانب من إستغلالها فى صالح مولى الديون الأوربيين ، وكان معنى مطالبته بزيادة عدد القوات المسلحة يعنى رغبته فى السيطرة على بلاده ، بما فى ذلك قناة السويس التى تعتبر جزءاً لايتجزأ من أرض الدولة . لم يكن من السهل على إنجلترا ، أن تتفاهم مع ممثلى الشعب المصرى ، بنفس الدرجة التى تستطيع بها التفاهم مع أمير يشعر أنه مهدد فى عرشه ، وفى مصالحه الشخصية ، فعملت على احتضان

الخديوى ، بدعوى محافظتها على الوضع القائم قانونا فى مصر ، وكانت فى حقيقة الأمر تهدف إلى استمرار المحافظة على مصالحها ، وامتيازاتها ، واستغلال الانشقاق بين الحاكم والمحكوم نافذة تنفذ منها لفرض نفسها على الموقف ، واستغلاله لمصلحتها . كان هذا هو ماحدث فى الثورة العرابية ، وما أدى إلى الاحتلال البريطانى لمصر ، ذلك الاحتلال الذى لم يتم إلا نتيجة لتحالف قوات الرجعية فىالبلاد وفى الأستانة مع المستعمرضد الشعب . بذل الشعب ماوسعه من تضحيات ، ولكن قوى الرجعية تمكنت بالخديعة ، من الاستفادة من نقط ضعفه ، وأعادت سيطرتها على مصر .

فشلت الثورة العرابية فيما قامت من أجله ، وسيطر الإنجليز على شمال الدلتا والقاهرة ومنطقة القنال . ولكن ثورة أخرى نشبت فى أقصى جنوب الوادى ، ونادت هي أيضا بتغيير الحالة الموجودة فى بلادها . . قاسى أبناء هذه الثورة معظم ماقاساه المصريون ، من تحكم وتدخل واستغلال وسوء إدارة ،وشعروا بسوء الحال ، ثم هبوا مطالبين بالتغيير . حقيقة أنهم قد عبروا عن مطالبهم بطريقة تختلف عن تلك التى عبر بها المصريون ، عن أمانيهم . ولم يكن ذلك راجعا إلا لاختلاف البيئة ، واختلاف

المستوى الثقافي والحضارى بين الإقليمين فى شمال الوادى ، وفى جنوبه ، ولكنها كانت فى صلبها ثورة تنادى بتغيير الوضع القائم .

حاولت قوى الرجعية أن تعيد سيطرتها على السودان ، بعد أن قضت على كل مظاهر القوة للثورة العرابية فى مصر . ولكن بعد هذه الأقاليم عن القاهرة ، وبعدها أيضاً عن مدفعية الأسطول البريطانى وتجرئها صراحة أكثر من المصريين على مهاجمة خلافة القسطنطينية ، ونجاحها فى تكتيل الشعب من الناحية النفسانية والروحية ، أعطاها من فرص النجاح ، مالم تتمكن الثورة العرابية من الحصول عليه .

ونجح ثوار السودان ، فى الاستيلاء على إدارة بلادهم ، وفى منع تدخل الأجانب فى شئونهم ، وانضم إليهم عدد من المصريين الموجودين فى السودان .

وعملت الحكومة الخديوية على إعادة بسط سيطرتها على السودان ، وظهر التضارب بين مصالح هذه الحكومة الرجعية وحماتها الإنجليز . وانشقت قوى الرجعية على نفسها ، فسهل ذلك الأمر على ثوار السودان ، واستخدمت الحكومة الخديوية مواردها العسكرية والمالية فى محاولة إخضاع السودان وتركتها إنجلترا تسير فى هذا الطريق إلى نهايته المحتومة دون أن

تساعدها . قضى الثوار السودانيون على جيش السودان ، فتدخلت إنجلترا لكى تنصح مصر بالانسحاب من أقاليمها الجنوبية ، والانسحاب الى ماوراء خط ٢٢ وكانت إنجلترا قد بيتت لسودان وادى النيل نية تختلف عن تلك التى بيتتها لسواحل البحر الأحمر التى كان فى استطاعتها أن تسيطر عليها من قطع أسطولها وبمدفعيته ، إذ أنها أصدرت أمرها لهذه القطع بالإشراف على الدفاع عن هذه الموانى وتلك السواحل .

ولقد أعطت بريطانيا نفسها حرية المتصرف فى موانى وسواحل البحر الأحمر ، ورسمت خططها للاستفادة من هذه الأقاليم ، واستغلالها فى خدمة الإمبراطورية ، وخدمة توسعها الاستعمارى وخدمة الدول الصديقة لها .

وستمد بريطانيا إلى التوسع فى الأقاليم المصرية المطلة على هذا البحر ، ابتداء من قاعدتها البحرية فى عدن كما أن تاريخ هذا البحر سيتأثر منذ هذا الوقت بأطماع الدول الاستعمارية الأخرى ، خصوصاً تلك التى كانت لها قواعد بحرية فيه ، وبالعلاقات القائمة بين هذه الدول وإنجلترا .

الاستعمار الانجليزي

١ — إبعاد المصريين :

سعت السلطات البريطانية في عدن ، الى الاستفادة من الوضع الذى نتج عن ، احتلال القوات البريطانية لمصر ، وعن قيام ثورة السودان ، وحاولت أن تسيطر على ساحل الصومال المواجه لها ، والذى تعتمد عليه فى تموينها بالخضر والفواكه واللحوم .

ورأت السلطات البريطانية في القاهرة وفى عدن ، أن مصر ستضطر عاجلا أو آجلا ، الى الانسحاب من ملحقاتها الإفريقية نتيجة لقيام الثورة ، ونتيجة لتحمل ميزانيتها أعباء وتكاليف قوات الاحتلال البريطانية ، مما لا يسمح لها بالانفاق على ثورات وطنية ، فى وقت ساءت فيه الحالة المالية ، وسيطرت فيه انجلترا على ميزانيتها .

استندت السلطات البريطانية إلى ادعاءات (الميجر هنتر) نائب المقيم السياسى فى عدن التى ذكرت أن (منليك) ملك

شوا كان يستعد مع قبائل الجالا ، للاستيلاء على هرر ، وأن قبائل الصومال كانت تهدد بإخراج المصريين من زيلع وبربرة وكانت هذه الادعاءات قد جاءت بعد وصول أنباء هزيمة الجنرال (هكس) ، ورفض وزارة شريف الموافقة على اخلاء السودان فأيد ذلك وجهة النظر البريطانية . التى تدعى عدم قدرته بعد على الاضطلاع بأى أعباء مالية وعسكرية جديدة فى ملحقاتها . واستندت إليه انجلترا فى ضرورة إخلاء سودان وادى النيل ، وفى قرارها بإرسال بعض قطع أسطولها الحربى ؛ لحماية الموانى المصرية فى البحر الأحمر ، وفى خليج عدن . ولم يكن هذا القرار الأخير يهدف إلى شيء إلا إلى السيطرة على هذه الموانى المصرية ؛ تمهيدا لاحتلالها وإخضاعها للحكم البريطانى المباشر .

وحاولت السلطات البريطانية فى القاهرة ؛ تكليف (الميجر هنتر) وهو الذى كان لا يزال يقيم فى هذه الجهات بالبقاء هناك ، وبتنفيذ إخراج المصريين منها . وحاول ذلك الضابط البريطانى أن يحصل على فرمان يمينه حاكما على هرر ، على أن يكون مستقلا كل الاستقلال عن مصر . ولكن انجلترا

رفضت الموافقة على ذلك ؛ حتى لا تقيد نفسها بقيود لا داعى لها فى المستقبل .

ولقد أظهر نوبار باشا فى أوائل حكمه عدم رغبته فى التسرع ، وفى إصدار الأمر الخاص بسحب المصريين من هذه المناطق ، ولكن (الميجر هنتر) واصل تلويحه من عدن بشبح الخطر الذى يهدد القوات الخديوية ، وواصل القنصل العام البريطانى فى القاهرة استغلاله لهذه البرقيات ؛ دفعا لمصر إلى إصدار أمر الاخلاء .

وكانت انجلترا تعلم أن هذه الأراضى المصرية المطلة على البحر الأحمر تخضع للسيادة العثمانية ، وكانت تخشى من أن تخرق الاتفاقات الدولية التى تضمن سلامة الأراضى العثمانية ؛ حتى لا تفتح الباب لغيرها من الدول للقيام بنفس الشىء ، وتعرض نفسها بالتالى للنتائج التى ستترتب على إقامة دول استعمارية أخرى على طول طريق مواصلاتها الامبراطورى مع الشرق الأقصى . ولذلك فإنها عمدت — ذرا للرماد فى الأعين — إلى دعوة السلطان إلى مباشرة سلطانها على هذه الموانى المصرية ، وإلى أن يحتلها بجنوده . ولكنها اشترطت عليه فى نفس الوقت ؛ أن يطبق على هذه الأقاليم نصوص

الاتفاقيات القائمة بين تركيا وانجلترا ، وذلك فيما يخص حرية التجارة والملاحة ، ونسبة الضرائب ورسوم الجمارك ، وإلغاء تجارة الرقيق . وحاولت انجلترا استغلال تركيا ؛ فى إرسال قواتها إلى سواحل البحر الأحمر ، أى استغلالها فى حركة تطويق الثوار السودانيين . ورفضت فى نفس الوقت البدء فى مناقشة تسوية المسألة المصرية ، الا بعد أن تستقر الأحوال ، ويظهر بوضوح الاتجاه الجديد الذى سيسود للملحقات المصرية .

رأت تركيا أن هذا التصرف من جانب بريطانيا يتعارض مع حقوق سيادتها ؛ اذ أن انجلترا تتخذ القرارات وتسمح لتركيا بتنفيذ جزء منها بشروط معينة . وكانت انجلترا قد قررت أمر سحب القوات المصرية من زيلع وبربرة وهرر ، دون أن تستشير تركيا فى ذلك ، ودون أن تفصح عن نياتها المقبلة ، وخططها المبيتة تجاه هذه الأراضى ، وأخيراً فإن قرار اخلاء هذه الأراضى كان يتعارض مع شروط الاتفاقية المصرية الإنجليزية المعقودة سنه ١٨٧٧ ، والتى اعترفت انجلترا فيها بحقوق مصر وبالسيادة العثمانية على كل هذه الأراضى . وجاءت انجلترا مدعية فى سنة ١٨٨٤ ما أقرته فى سنة ١٨٧٧ ، وادعت أنها اعترفت بالسلطة المصرية وليس بالسيادة العثمانية على

الأراضى ، الممتدة من بوغاز باب المندب حتى رأس حافون .

حاولت انجلترا أن تقسم هذا الجزء الأخير من الساحل المصرى المواجه لعدن الى قسمين ، وتعامل كلا منهما معاملة خاصة : فالقسم الأول يمتد من بوغاز باب المندب حتى زيلع ، وهو الذى يحيط بالأراضى الفرنسية فى أوبوك ، وكان مهددا بأن يصبح موضوع التوسع الفرنسى ، والقسم الثانى الذى يمتد من زيلع شرقا حتى رأس حافون ، وكانت أهم موانيه : بربرة الواقعه أمام عدن والتى تموِّن هذه القاعدة البريطانية بما تحتاج إليه لاستهلاكها المحلى ، ولاستهلاك السفن التى ترسو فيها . ثم ادعت انجلترا أن الباب العالى قد باشر حقوق سيادته على الجزء الأول ، رغم أن انجلترا لم تعترف له رسميا بذلك . أما فيما يخص الجزء الثانى فإن انجلترا أصرت على أنها قد رفضت الاعتراف بالسيادة العثمانية على قبائل الصومال الموجودة فيه . ولذلك فإن انجلترا قد دعت السلطان الى العمل على بسط سلطته على تاجورة وزيلع ، وذكرت له أنها مستعدة للاعتراف بملكيته لهذا الاقليم اذا ما تعهدت تركيا بعدم التنازل عن أى جزء منه لأية دولة أجنبية ؛ أى أنها فرضت نفسها وشروطها على الباب العالى بشكل يحد من حقوق

سيادته ، ويسمح لها بحرية التصرف اذا ما رفض الباب العالى هذه الشروط ، ويبشر بصدام بين تركيا وفرنسا اذا ما حاولت هذه الدولة الأخيرة توسيع حدود ممتلكاتها فى أوبوك .

أما فيما يخص الجزء الثانى الممتد من زيلع حتى رأس حافون ، فإن انجلترا أرادت الاحتفاظ به لنفسها ، وأبلغت الباب العالى أنها ترغب فى عمل التسويات اللازمة للمحافظة على النظام ، ولحماية المصالح البريطانية خصوصا فى بربرة ، ووصفت انسحاب المصريين بأنه تخلٍّ عن هذه الأراضى ، وادعت أن هذا الأمر ينهى اتفاقية سنة ١٨٧٧ ؛ أى أنه يطلق يدها فى التصرف فى السواحل الإفريقية المواجهة لعدن .

فرضت انجلترا على مصر إذن أمر انسحابها من ملحقاتها ، وأرادت استخدام عدن قاعدتها الحربية البحرية نقطة للتوسع الاستعمارى ، وللسيطرة الامبرالية والاستراتيجية على المنطقة المحيطة ، والملاحظ أن نوبار باشا نفسه برضوخه — وكان معروفا فى هذه الفترة برضوخه للإنجليز — لم يكن يرغب فى الإسراع بتنفيذ التوصيات البريطانية الخاصة بهذا الإقليم ، كما أن إيجرتن القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، كان ينصح بالتريث ، ولكن الحكومة البريطانية كانت مصممة على الإسراع فى

العمل قبل أن تتغير الظروف ، أو تسبقها إحدى الدول الاستعمارية الأخرى .

٢ — احتلال بربرة :

أمرت الحكومة البريطانية الميجر (هنتر) بعمل الترتيبات اللازمة لانسحاب الإدارة المصرية من ساحل الصومال ، وعلى مواجهة كل مايؤدى للإخلال بالنظام أو لاحتلال أجنبي ، وذلك بعقد اتفاقيات مع مشايخ القبائل المحلية . كان عليه أن يعمل في الجزء الواقع إلى الشرق من زيلع ، وأن يسرع فى الدخول فى محادثات مع القبائل المحلية ، خصوصاً المجاورة للموانى الرئيسية مثل بلهار وبربرة . وكان عليه أن يحصل ، قبل انسحاب المصريين على تعهدات تشبه تلك التى وقع عليها سلطان سوقوطرة ، وتتعهد بعدم التنازل بالبيع أو التسليم لاحتلال أجنبي لأية دولة أجنبية عن أى جزء من الجزيرة وملحقاتها . ولكن سلطان سوقوطرة كان حرا ومستقلا وقت توقيعه على هذه المعاهدة ، بينما لم يكن مشايخ الصومال يتمتعون بأى حق من حقوق السيادة . فأرادت إنجلترا التلاعب بالقانون الدولى ، ونصت على ضرورة عدم تنفيذ التعهدات التى سيوقع عليها مشايخ

الصومال المحليين إلا فى اليوم الذى ستنتهى فيه الإدارة الفعلية للسلطات المصرية على ساحل الصومال ، وعلى أى حال فإن إنجلترا كانت تحاول أن تعطى لونا شبه قانونى لهذه العملية ، تمهيداً لاعتراف الدول الاستعمارية الأخرى بها .

ولقد اهتمت إنجلترا بمصير بربرة بشكل خاص ، وأصرت على ضرورة انسحاب المصريين منها دون وقوع حادث يذكر ، وخولت إنجلترا الميجر (هنتر) حق استخدام قوة مسلحة تبقى على تمام الأهبة فى عدن ، ولكنها نصحته بعدم استخدامها دون تصريح تلغرافى من حكومة الهند ، إلا فى حالة الضرورة القصوى .

أرسلت السلطات البريطانية فى عدن قوة تبلغ خمسين جنديا كحرس شخصى لهنتر ، وأرسلت سفينتين حربيتين إلى ميناء بربرة . ووصل (هنتر) ، ودعا شيوخ القبائل المحيطين بالمدينة ، للتفاهم معهم وحاول أن يوزع عليهم بعض النقود ، وتوصل هنتر بهذه الطريقة إلى جمع توقيعات بعض مشايخ قبيلة (صبر أول) على الاتفاقية التى جهزها فى عدن قبل حضوره ، والتى تنص على المحافظة على استقلالهم ، والمحافظة على النظام ، وذلك نظراً لقرب انسحاب الحاميات الخديوية من بلادهم . وتعهدوا بألا

يبيعوا أو يتنازلوا عن أى جزء من أراضيهم لدولة أجنبية ، وأعطوا البريطانيين حق مصادرة الرقيق ، سواء فى البر أو فى البحر ، واستخدام القوة لذلك إن لزم الأمر ، وقبلوا أن يعاملوا المندوبين الذين ستعينهم الحكومة البريطانية فى بلادهم بكل اعتبار ، وسمحوا لهم بالاحتفاظ بحرس شخصى . وبطبيعة الحال سيجرى تنفيذ هذه المعاهدة منذ اليوم الذى ينسحب فيه المصريون .

وعزم (هنتر) على عقد معاهدات مماثلة مع القبائل الأخرى على طول الساحل ، ولم تعارض إنجلترا فى ذلك .

وما إن ترك (هنتر) بربرة عائدا إلى عدن حتى قام ثلاثة شيوخ من الخمسة ، الذين تحدثوا معه بالذهاب إلى القلعة ، وأنزلوا العلم البريطانى الذى كان قد رفع عليها أخيراً ، وأعلنوا أنهم لن يقبلوا ولن يوافقوا على رؤية الأجانب فى بلادهم . ولكن سلطات عدن كانت لا تقدم الوسائل للتصرف ، إذ أنه كان فى استطاعتها أن تقضى على حركة المشايخ بسيل جديد من الروبيات ، ولم يكن من السهل على المدن الساحلية والموانى أن تقاوم الإنجليز ، وأن تغلق أبوابها لفترة طويلة أمام مدفعية الأسطول البريطانى ، وعمدت السلطات البريطانية فى عدن إلى

إخلاء هرر ، وهو مقر الحاكم العام المعنوى الذى يشرف على محافظات تاجورة وبربرة وزيلع ، حتى لا يتساءل البعض عن رفضه ارسال الإمدادات ، لإنقاذ المراكز التابعة له اذا ما كان هناك بالفعل أى خطر يهدد بقاء المصريين فيها .

أرسلت انجلترا انذاراً الى تركيا ، بأنه سيكون من الضرورى أن ترسل بريطانيا قوة للمحافظة على النظام فى زيلع ، ما لم تكن الحكومة التركية مستعدة لاحتلال هذا الميناء ، وفى نفس الوقت صرحت انجلترا (لهنتر) بالاستعداد لتقوية حامية هذه المدينة ، وأن يحتلها ان لزم الأمر دون الرجوع للندن .

ووصلت أنباء تدل على مقاومة السلطات المصرية فى بربرة لقوات الميجر (هنتر) ؛ ذلك أن الباشا قد رفض رسمياً تسليم سلطاته دون صدور أمر بذلك ، ليس من القاهرة فقط ولكن من القسطنطينية . وأخذت السلطات البريطانية فى عدن فى تجهيز استعداداتها العسكرية ، سواء فى الرجال أو فى البغال ودواب النقل .

ولقد رد الباب العالى على انجلترا : بأنه مستعد لإرسال قواته إلى زيلع وتاجورة وسواكن فى نفس الوقت ، وطلب من انجلترا تقديم تفسيرات سريعة عن الإجراءات التى اتخذتها

فى بربرة ، وعلى طول السواحل الإفريقية ولكن انجلترا ردت بإرسال حملتها المستعدة فى عدن قبل أن يصرح (جرانفل) ببيان ردد فيه ما ذكره من قبل وادعى فيه أن حكومته كانت مستعدة — فى حالة موافقة تركيا على اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد انسحاب المصريين — للمحافظة على سلطتها فى تاجورة وزيلع ، أن تعترف بسياسة السلطان على الساحل الممتد من زيلع حتى بوغاز باب المندب ، ولكنها تحتفظ لنفسها بحرية عمل الترتيبات التى تراها نافعة ؛ للمحافظة على النظام ، وضمان المصالح البريطانية فى المنطقة الواقعة إلى شرق زيلع . ولما كان الباب العالى لم يقم حتى الآن باتخاذ أى إجراء عملى لاحتلال تاجورة وزيلع ؛ فإن انجلترا تخشى أن تجد نفسها مضطرة إلى المحافظة بنفسها على النظام هناك . وفى اليوم التالى أصدرت وزارة الخارجية البريطانية أمرها إلى (هنتر) بسحب القوات المصرية من بربرة ؛ بمجرد انتهائه من عمل الترتيبات اللازمة ، وأبلغت انجلترا الحكومة الخديوية أنها لا تقبل أى تأخير فى تنفيذ العملية ، وأن على السلطات المصرية نفسها أن تكلف الميجر (هنتر) بمهمة إجلاء حامية بربرة .

وأصرت تركيا على أن بربرة تدخل ضمن نطاق الأراضى

التى اعترفت انجلترا نفسها بخضوعها للسيادة العثمانية ولكن انجلترا أصرت على وجهة نظرها ورفضت الاعتراف بصلاحية أى مطالب ، تستند إلى نصوص اتفاقية بقيت دون تنفيذ ؛ إشارة منها إلى عدم موافقة تركيا على التصديق على معاهدة الصومال المصرية الإنجليزية سنة ١٨٧٧ ، والتى تحد من مظاهر وحقوق السياسة العثمانية ؛ نظراً لأنها كانت تنص على تعهد من جانب تركيا بعدم التنازل عن أى جزء من ساحل الصومال لأى دولة أجنبية . وانتهى الأمر بطبيعة الحال بإجبار الحامية المصرية على ترك بربرة تحت سمع القانون الدولى وبصره ، ولم يكن الحكم فيها مثل غيرها من المسائل الاستعمارية إلا للقوة .

٣ — الاستيلاء على زيلع :

ازداد قلق الإنجليز مع الزمن ؛ من زيادة النشاط الفرنسى ، ابتداء من أوبوك . وأرادت الحكومة البريطانية أن تستغل هذا التوسع ؛ فى إبطال إمكان معارضة فرنسا فى استيلائها هى (انجلترا) على زيلع وبربرة . كما فكرت انجلترا فى أن ترضى طموح إيطاليا الاستعمارى حول عصب ؛ حتى تضع الدولة العثمانية أمام الأمر الواقع ، ولا تظهر وحدها بمظهر المعتدى

على حقوق السلطان . كان فى استطاعة انجلترا فى حالة إثارة الحقوق الإقليمية للدولة العثمانية ، أن تعتمد على حياد كل من فرنسا وإيطاليا إن لم تحظ بتأييدها .

وأعدت السلطات البريطانية فى عدن الترتيبات اللازمة ؛ لإجلاء الحاميات المصرية من زيلع فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وقررت سفرها فى آخر هذا الشهر صوب السويس ، وتسلم رسوم الجمارك فى زيلع ؛ ابتداء من أول شهر نوفمبر . وحاول الإنجليز أن يحتفظوا بأبى بكر باشا المحافظ المصرى فى منصبه فى زيلع ؛ منعا من إثارة المسألة بشكل دولى . واقترحت السلطات البريطانية فى عدن أن تدفع انجلترا معاشا شهريا له بعد ضمان الخديوى ، واستمرار هذا الدفع حتى فى حالة ما إذا تسلمت تركيا هذا الميناء . ولكن السلطات البريطانية فى القاهرة رأت خطر استمرار الصلة الرسمية بين محافظ زيلع والحكومة المصرية ، ورفضت مبدأ ضمان الحكومة الخديوية لمرتب أبى بكر ، وأحالت الأمر إلى حكومة بومباى ؛ حتى تقرر مصالحها السياسية والاستعمارية فى هذه المنطقة قبل اعتبار أحقية أحد المحافظين السابقين ، فى صرف معاشه من القاهرة ، أو ضمان وزارة المالية المصرية لاستمرار صرف هذا المعاش .

وعين الانجليز أحد الملازمين لإدارة الشئون المدنية فى زيلع ، وأرسلوا حامية من المشاة والمدفعية البريطانية لاحتلال هذا الميناء ، وكان على « هنتر » ألا ينزل العلم المصرى من على هذه المدينة حتى صدور أوامر أخرى ؛ وذلك خوفا من تدخل دولة أوربية أخرى واستيلائها على هذا الميناء .

لم توافق القوات المصرية ، بطبيعة الحال على الانسحاب من هذه المناطق بسهولة ، وعارضت حامية تراجع الداخل فى تنفيذ الأمر الصادر إليها واعتقدت فى استطاعة تدخل الحكومة الخديوية ؛ لإعادة النظر فى المسألة أو لإفهام انجلترا أن الإقليم سيكون مسرحا للفوضى والاضطراب ، وسيقع فريسة للفتن والحروب الداخلية بمجرد خروجهم منها ، مما يقضى على بذور المدنية ، ولا يخدم إلا أطماع الأجانب، ولم يكن رجال الحامية يعلمون أن قرار الإخلاء قد صدر من حكومة القاهرة ، تحت ضغط الأجانب ، وخدمة لمصالحهم ، وأن حكومتهم لم يكن لها من القوة التى تمكنها من مقاومة المحتلين .

وزادت المصاعب أمام الإنجليز ، واضطر الأميرال هويت قائد الأسطول البريطانى فى البحر الأحمر ، إلى الحضور شخصيا إلى خليج عدن ، احتياطا لما قد يقع من حوادث ، وأصدر

البريطانيون أوامرهم بضرورة اتمام خطة الانسحاب فى أقرب وقت ممكن ، وزودوا ضباطهم بقوات من الحرس جاءوا بها من عدن . وأعطوا لهؤلاء الضباط سلطات تامة لفصل أى ضابط أو موظف مصرى لا يخضع للأوامر .

ونجح الإنجليز فى إخراج المصريين من مراكزهم التى يحتلونها فى بربرة ، وفى هرر وفى زيلع ، وسيطروا على الميناءين الهامين فى بلاد الصومال ، مستندين فى ذلك إلى قاعدتهم الحربية البحرية فى عدن.وتوسعت انجلترا إقليميا عند المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ، وضمنت سيطرتها علي الموارد اللازمة لعدن ، والتى تكفل لهذه القاعدة استمرار سيطرتها على طريق الملاحة الدولى مع الشرق الأقصى . ولم يبق عليها إلا بعض مسائل تعتبر شكلية ، وإن كان القانون الدولى يعتبر لها أهمية كبيرة ، وهى اعتراف الدول الأخرى بمركز انجلترا ، وبسلطتها على هذه المستعمرة الجديدة التى هى مستعمرة الصومال الانجليزى .

وكما توسعت انجلترا إقليميا مستندة إلى عدن ، توسعت فرنسا بدورها ابتداء من أوبوك .

الاستعمار الفرنسي

١ — بداية الاستعمار الفرنسي :

بدأت فرنسا توسعها عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، بمحاولة لتنظيم أوبوك التى ستكون قاعدة عملياتها المقبلة فى هذه المنطقة ، فأرسلت إحدى السفن الحربية ، وأمرتها بالبقاء فى هذا الميناء ، وأنزلت فى هذه المدينة بعض الجنود كحامية على الساحل ، وكان قائدهـا يتمتع بسلطات المقيم السياسى ؛ أى بنفس السلطات التى يتمتع بها الممثل البريطانى فى عدن . ووقعت الحكومة الفرنسية على اتفاق ، مع إحدى الشركات ؛ لإقامة مخزن للفحم فى أوبوك ، وعملت من ناحية أخرى على إصدار أوامرها للسفن الفرنسية التى تمر فى بوغاز باب المندب ، أن تتزود بالفحم من هذه القاعة الجديدة .

وقد اعتمدت فرنسا فى تلك المنطقة على (لاجارد) الذى اختارته لمنصب « قومندان أوبوك » ، وكان نشيطاً ومملوءا بالغيرة على مصالح بلاده . ولقد لفت هذا الموظف نظر دولته إلى ضرورة الاستيلاء على ذلك الجزء من الساحل ، الذى يسمح بقيام

مستعمرة فرنسية ، وإلى ضرورة العمل على الاتصال بالداخل ، ومحاولة الاستفادة من التجارة فى بلاد (هرر وشوا) . وكان من الطبيعى أن يتجه نظره فى أول الأمر ، عند تاجورة ، التى تبدأ منها طرق القوافل فى الداخل فبدأ بالاتصال بالرؤساء على طول الساحل ولكنه اضطر إلى عدم الذهاب إلى تاجورة قبل أن يخرج المصريون منها ، فأرسل إحدى السفن إلى رأس على — وهو الميناء الصيفى لتاجورة فى يوم ٢٧ من أبريل ٨٤ ، واستغل الفرنسيون فى هذه العملية إبراهيم محمد ، وزير تاجورة الذى صحبه فى هذه الرحلة ، والذى لم يكن يرغب فى ترك الإنجليز يستولون على بلاده بعد خروج المصريين . وطاف الفرنسيون فى هذه المنطقة ، واقتربوا من المكان الذى يرفرف عليه العلم المصرى ، وأبلغوا شيخ الناحية أن ميناء رأس على قد أصبح ملكا لهم ، وأنهم سيعودون بعد أيام للاستيلاء عليه . وبطبيعة الحال أسرع الموظفون المصريون فى هذه الناحية إلى حكومتهم وطلبوا إرسال إمدادات إليهم .

وحاول الفرنسيون دراسة الإمكانيات الاقتصادية والسياسية لهرر ، خصوصاً وأن إنجلترا كانت تعمل على إخراج المصريين منها ، وكان هذا الإقليم مركز التجارة بين بلاد الجالا وشوا

والصومال وخليج عدن ، وكان الفرنسيون يرغبون في دراسة الحالة هناك ، وإمكان الاستفادة منها اقتصادياً وسياسياً . فأرسلوا أحد مندوبيهم وهو (لى ماى) ، نائب القنصل الفرنسى فى الخرطوم ، الذى كانت ثورة السودان قد منعته من العودة إلى مقر منصبه ، وكلفوه بكتابة تقرير عن الوضع فى هذه الأقاليم .
ولقد جاء تقرير (لى ماى) غير متفائل ، ولا يعتقد فى إمكان ازدهار التجارة مع الداخل ولا يؤمن بأفضلية إقامة علاقات سياسية مع (فيليك) الثانى ملك شوا حتى لا يثير حقد الامبراطور يوحنا الرابع إمبراطور الحبشة فى الشمال ، خصوصا إذا كانت فرنسا ترغب فى فتح علاقات تجارية وسياسية معه ، ابتداء من زولا إلى الجنوب من مصوع . ورغم ذلك فإن الحكومة الفرنسية لم تعر توصيات (لى ماى) كبير اهتمام ، إذ أنها كانت قد قررت بالفعل الاستناد الى أوبوك فى التوسع عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، وكانت تتوقع مصاعب لبداية استعمارها من المنطقة القريبه من مصوع .
وهكذا أيدت الحكومة الفرنسية آراء (لاجارد) الذى أخذ فى الاتصال ببعثات التبشير الكاثوليكية الموجودة بالقرب من هرر ، وتشجيعهم على إقامة أحد مراكزهم فى

أوبوك ومساعدته فى الداخل إن لزم الأمر .

وتتالت الحوادث فى هذه المنطقة ، واضطرت فرنسا الى النزول فى الميدان لكى تنشىء مستعمرتها فى شرق إفريقيا — تلك المستعمرة التى ستحاول إقامة صلات بينها و بين جنوب الحبشة ، عن طريق هرر ، وذلك فى الوقت الذى حاولت فيه إنجلترا فرض سلطتها على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر .

٢ — الحماية الفرنسية على تاجورة :

حاول الفرنسيون ، مثلهم فى ذلك مثل باقى المستعمرين ، استغلال المشايخ والرؤساء المحليين ، فى التوقيع على اتفاقيات ، تعترف لدولتهم بالحماية على المناطق التى يرغبون فى استغلالها . واعتقد الفرنسيون أنه يمكنهم الاعتماد على ، أبى بكر باشا إبراهيم ، محافظ زيلع ، الذى لم يكن على وفاق مع الإنجليز ، فى الوقت الذى اشترت فيه فرنسا أراضى أوبوك ، ولكن هذا الشيخ كان قد دخل فى خدمة الحكومة المصرية ، وأصبح محافظا لهذه المدينة مع لقب باشا . وظهر ميله إلى الإنجليز ، فى الوقت الذى عملت فيه بريطانيا على السيطرة على كل الشئون المصرية بعد احتلالها للبلاد ، أو أنه أظهر ذلك تمشياً مع الحكومة

الخديوية ، التى كان يعمل فيها ، أو محاولة منه للاحتفاظ بمركزه ، أو انتظارا لما قد تنجلى عنه الحوادث . فاضطر الفرنسيون إلى محاولة كسب السلطان أحمد ، سلطان تاجورة المحلى ، موازنة للنفوذ بينهم وبين إنجلترا فى كل من تاجورة وزيلع .

ولقد حضر أبو بكر إلى تاجورة ، وحاول إغراء السلطان أحمد ، على العمل مع إنجلترا ، وعلى الحصول منه على معاهدة تسمح للإنجليز بالتحدث عن «حقوقهم» فى تاجورة ووضعها تحت حمايته . فما إن سمع (لاجارد) بحضور أبى بكر باشا ، حتى خلق مناورتين لإفساد نيات الإنجليز ، أثار مسألة تافهة ، واتهم فيها أحد شيوخ القرى ، وقبض على أهله ، ثم دعا كل المشايخ الآخرين ، بما فيهم أبو بكر ، إلى الحضور لهذا المجلس أو لهذا «الكلام» الذى سيعقد فى أوبوك . وسرعان ماظهرت اتجاهات أبى بكر المعادية لفرنسا ، إذ أنه عارض فى الاعتراف بأى حقوق لهم على رأس على . ولكن (لاجارد) هدده بخطاب ، اتهمه فيه أحد المغامرين الفرنسيين ، بمحاولة قتله ، نخشى الباشا على نفسه من الوقوع تحت تحكم السلطات القنصلية الأجنبية ، خصوصاً فى وقت خضعت فيه هذه الأقاليم لنظام الامتيازات الأجنبية ، وقرر عودته فى نفس المساء إلى زيلع .

ولكنه حاول فى نفس الوقت أن يصطحب معه فى سفينته سلطان تاجورة .

خشى (لاجارد) من أن يقوم أبو بكر بتقديم السلطان إلى القيم السياسى البريطانى ، وأن يحصلوا منه على وعد بالحماية فأسرع بإرسال مساعدة مع بعض الهدايا لهذا السلطان ، وكلفه بأن يحصل منه على وعد بعدم ترك أوبوك قبل إنهاء المسألة ، التى جاء من أجلها ، وذلك لتفويت الفرصة على أبى بكر ، وإنهاء كل إمكان لكسب الإنجليز للموقف . وبعد سفر الباشا دعا (لاجارد) سلطان تاجورة ووزيره للعشاء معه ، وقدم لهم هدايا جديدة ، وسويت مسألة شيخ القرية المقتملة ، واتهز (لاجارد) هذه الفرصة لتقديم هدايا أخرى ، بدعوى أنها ثمن القيام بالحكم فى المسألة . انتهى التحفظ الذى ساد بين الفرنسيين والسلطان مما مهد الجو للبدء فى المحادثات ، بشكل حذر ، ثم بشكل أكثر صراحة فى اليوم التالى . وقبل السلطان وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية ، وطلب من (لاجارد) ضرورة تطبيق هذه الحماية بشكل فعال ، خصوصاً فى حالة تدخل إحدى الدول الأجنبية ، وضرورة إعطائه مبلغاً من المال شهريا ، يعادل المرتب الذى كان يتقاضاه من الحكومة المصرية ، حتى يتمكن من

المحافظة على مكانته فى هذه الناحية . وتقدم بنفس الطلب بالنسبة لوزيره ، وحكم (لاجارد) بمبلغ مائة ريال للسلطان وبثمانين لوزيره .

وعقدت المعاهدة بين (لاجارد) وسلطان تاجورة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، وأعطت هذه المعاهدة لفرنسا ، الحماية على الأراضى ، الممتدة من رأس على حتى قبة الخراب . تعهد السلطان بعدم إبرام أى معاهدة أو اتفاقية مع دولة أجنبية بغير موافقة قائد أوبوك . وظهر نجاح (لاجارد) فى أنه سبق الإنجليز والإيطاليين فى الوصول إلى اتفاق مع السلطان أحمد . وظهرت قيمة هذا الاتفاق فى : أنه منح فرنسا إقليما يكمل مستعمرة أوبوك ، ويوسعها بشكل الجزء الواقع إلى الشمال من خليج تاجورة ، ويعطيها مفتاح الطريق الذى يبدأ من تاجورة ، ويمر بسجالو ، وبحيرة عسل ، ومنها حتى الحواش ، إلى أن يصل إلى شوا . كان هذا الطريق التجارى أقصر الطرق وأسهلها ، للوصول إلى شوا ، وكان فى استطاعة الفرنسيين ، بسيطرتهم عليه ، أن يتحكموا فى معظم المنتجات التى تصل إلى القوافل من الداخل . وإذا ما عرفنا النفوذ الذى كان للسلطان أحمد على رجال القوافل ، لحكمنا بأن الفرنسين سيسيطرون على جزء هام من تجارة (هرر) (وشوا) مع الساحل .

ولكن فرنسا عقدت هذه المعاهدة ، فى الوقت الذى كانت فيه القوات المصرية لا تزال موجودة فى هذه المحافظة . كان فى استطاعة انجلترا ، أن تلغى أو تؤجل سحب الحامية المصرية من تاجورة ، فحاول (لاجارد) أن يحصل من حكومته على وعد بالتدخل لدى الحكومة الخديوية ، حتى تصدر أمرها لسلطاتها بعدم معارضة الاحتلال الفرنسى لتاجورة . ولكن حكومته لم تكن قد أرسلت اليه أى تعليمات بخصوص احتلال هذه المحافظة ، كما أن السلطات المصرية لم تكن ترغب فى تسهيل احتلال الفرنسيين لهذه المناطق ، بل ان كلا من نوبار باشا والخديوى سيحاول معارضة التوسع الفرنسى فى هذه المنطقة . ادعاء منهما أمام تركيا بأنهما يحافظان على حقوق الدولة العثمانية ، وذراً للرماد فى الأعين من تركهما البريطانيين يحتلون كلا من زيلع وبربرة . ويرسلون بحامياتهما الى السويس دون أن يقف أحد فى سبيلهم .

٣ — احتلال تاجورة :

اعتقد الفرنسيون أن تاجورة لا تدخل ضمن مشروعات التوسع البريطانى ، وأن الانجليز لن ينافسوهم فى هذا الميدان .

ولقد شعر الفرنسيون بازدياد النفوذ الانجليزى عند المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ، وكان من الصعب عليهم أن يقفوا مكتوفى الأيدى أمام هذا التوسع البريطانى الواضح المعالم ، فاعتمد (لاجارد) على معاهدة ٢١ سبتمبر ، التى وضع بها سلطان تاجورة بلاده تحت الحماية الفرنسية ، وأمر باحتلال هذا الميناء بمجرد سفر المصريين منه . وعلم الانجليز بزيادة النشاط الفرنسى وخشوا من تحريضهم (للدناقل) على إخراج المصريين من تاجورة بالقوة ، خصوصا وأن سلطان تاجورة ، كان قد بدأ فى جمع الضرائب والرسوم فى المدينة ، مما اضطر المحافظ إلى طلب إرسال المدد إليه ، أو السماح له بالانسحاب مع رجاله ، وكان نوبار باشا يفضل الحل الأول ، ويرى أنه يمكن إغاثة تاجورة برجال الحامية الموجودة فى زيلع ، مما يخلى الجو أمام البريطانيين هناك . ولكن السلطات البريطانية فى القاهرة خشيت من وقوع صدام مسلح مع الفرنسيين فى تاجورة ، وأشارت بانسحاب المصريين منها ، وأبلغوا ذلك إلى محافظها على أنه أمر صادر من الحكومة الخديوية ، وكأنه لا يمس انجلترا فى قليل أو كثير ، ونجح (الدناقل) فى إخراج الحامية الصغيرة من تاجورة إلى زيلع . وسيطر السلطان على المدينة وجاء الفرنسيون

وأعلنوا ضمها رسمياً وحيوها بإطلاق المدافع .

اشتكت تركيا من تصرف فرنسا ، وجاء السفير التركى يعرض الأمر على رئيس الوزراء الفرنسى الذى أجابه بطريقة عامة ، وكأنه لا يعير الموضوع كبير أهمية ، وازدادت المحاولات ثم وضحت ، وانتهى الأمر بتحقيقها فى صورة تلك المعاهدة التى تنازل بها المشايخ المحليون عن الأراضى ، التى يدعون السيادة عليها . ورفض السفير التركى بطبيعة الحال الاعتراف لهؤلاء السلاطين المزعومين بأى حق ، يخول لهم التصرف فى الأراضى التى تنازلت تركيا عنها لمصر ، والتى اعترفت مصر دائما بالسيادة العثمانية عليها ولكن الوزير الفرنسى أجاب : بأن انجلترا قدقامت بنفس العمل فى نقط متعددة فى سواحل الصومال ، وفى زيلع نفسها . فاضطر السفير التركى الى أن يقول : بأن انجلترا كانت تحتلها فى هذا الوقت باسم مصر : وأن هذا الاحتلال المؤقت لم يسو حتى الآن ، ثم احتج على أعمال الفرنسيين . ولكن فرنسا كانت تتوقع أن تقوم تركيا بالاحتجاج ، ولم تكن قد أعدت أى اجابة أخرى على هذا الاحتجاج ، سوى أن انجلترا قد سبقتها فى هذا التصرف .

وفى هذا الوقت خشيت إنجلترا من أن تتدخل ألمانيا فى

موضوع الأراضى العثمانية ، الواقعة عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر . ولم تكن العلاقات الإنجليزية الألمانية فى ذلك الوقت على ما يرام ، فكانت المشاكل والتهديدات قد أحاطت بالإمبراطورية البريطانية فى أكثر من منطقة خصوصاً فى السودان ومصر ، وعند الحدود الشمالية الغربية للهند . وجاءت ألمانيا تبدأ فى الإفصاح عن رغبتها فى التدخل فى شئون تنظيم تقسيم القارة الإفريقية ، وبدأت إنجلترا تشك فى إمكانية تدخل الألمان عند سواحل زنزبار ، وخشيت إنجلترا من إمكانية تقرب ألمانيا لفرنسا ، إذ أن هذا التقرب لن يكون إلا على حساب إنجلترا ، فاضطرت إنجلترا إلى الإبقاء على الحامية المصرية الموجودة فى زيلع مؤقتاً فى مكانها ، حتى لا تظهر بمظهر المعتدى على حقوق السيادة العثمانية والمتصرف فى شئونها الإقليمية دون إذن منها ، خصوصاً وأن سلامة هذه الأراضى كانت مضمونة باتفاقيات دولية ، وقعت عليها كل الدول العظمى ، ولا يمكن لإنجلترا الادعاء بالعمل للاحتفاظ بالسلم فى العالم ، إلا إذا أظهرت احترامها لهذه الاتفاقات الدولية ، خصوصاً فى الوقت الذى كان يمكن فيه قيام تكتلات دولة قوية ضدها . ولكن ذلك لم يمنع إنجلترا من محاولتها تدعيم نفوذها ، على بقية الساحل ، الممتد

إلى الشرق من بربرة ، وعلى جزر موسى وأباض التى تقع عند قبة الخراب ، ويمكنها أن تتحكم منهـا فى الساحل الذى ضمته فرنسا لممتلكاتها .

كان رد فرنسا على هـذا النشاط البريطانى : هو تصديقها على معاهدة الحمـاية التى عقدها (لاجارد) مع سلطان تاجورة ، وخشى قائد مستعمرة أوبوك من دسائس الإنجليز ، وفضل أن يحتل بسرعة كل المناطق التى أشارت إليها هذه المعاهدة ، وطلب من حكومته أن تسمح له باحتلال قبة الخراب وأمبابو إذا اقتضى الأمر . ولم تمانع حكومة باريس فى أمر أمبابو ، خصوصا وأنها كانت تدخل ضمن الأراضى التى وضعتها معاهدة ٢١ سبتمبر سنة ٨٤ تحت الحماية الفرنسية . أما قبة الخراب ، فقد ذكرت افتتاحية هذه المعاهدة أنها آخر حدود أراضى سلطان تاجورة . فوافقت الوزارة على أمر احتلال قبة الخراب ، وأمرت (لاجارد) باحتلال الجزء الساحلى ، الواقع بينها وبين إمبابو ، إذا ما وافق السلطان (لهيطة) على ذلك .

ورغم كل ذلك ، فقد خشى الفرنسيون ، من أن يقوم الإنجليز بالضغط عليهم من الشرق ، والإيطاليون بالضغط عليهم

من الشمال ، بشكل يخنق المستعمرة الفرنسية الناشئة ، ويقطع صلاتها مع داخل القارة ، فانتهز (لاجارد) فرصة وجود وفورات ميزانية ، لاستغلالها فى التوغل صوب الداخل ، ووقع على معاهدة أخرى ، فى يوم ٥ من يناير سنه ١٨٨٥ مع بعض مشايخ الأصال ، تفتح أمام فرنسا المنطقة الواقعة بين سلطنة العوصا ، وبلاد الصومال ، مما يسمح للفرنسيين بالوصول إلى أبواب شوا ، دون المرور لدى أية دولة أجنبية. قام (لاجارد) بهذا التصرف على مسئوليته هو ، ووضع بذلك حكومته أمام الأمر الواقع . كانت الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت مشغولة بالنشاط الانجليزى على الساحل ، فوافقت على إجراء (لاجارد) ، ولكنها حرمت عليه القيام بأى تصرف جديد دون استشارتها .

وهكذا نرى أن فرنسا قد استفادت من قاعدتها فى أوبوك للتوسع الاستعمارى ، فى المناطق القريبة من البحر الأحمر ، وفى الحصول على مستعمرة تسمح لها باستمرار مواصلاتها البحرية مع الشرق الأقصى ، دون أن تكون تحت رحمة إنجلترا ، وتسمح لها أيضاً باستغلال التجارة الإفريقية فى أقاليم هرر وشوا .

٤ — الاتفاقية الإنجليزية الفرنسية :

اشتدت المنافسة فى الملاحة بين الإنجليز والفرنسيين ، فى تلك المنطقة الحيوية فى البحر الأحمر ، وحاول الفرنسيون إبعاد الضغط الانجليزى عليهم من الناحية الشرقية ، والضغط الإيطالى عليهم من الشمال . وحاولت فرنسا الاستفادة من سوء التفاهم ، الذى أخذ يظهر بين أبى بكر باشا والسلطات البريطانية فى عدن ، والاستناد إلى بعض الحادثات القديمة ، التى ترجع إلى سنة ١٨٦١ ، أى فى وقت شراء أراضى أوبوك ، وذلك تمهيدا لإعداد اتفاقية بتاريخ سابق ، تثبت قبول هذا الباشا لوضع نفسه وإمارته تحت الحماية الفرنسية ولكن سرعان ما انتبهت السلطات البريطانية لأمر هذا الاتصال الجديد ، وقبضت على أبى بكر باشا ، مما اضطره إلى الاستنجاد بالفرنسيين ، ورأت فرنسا فى ذلك الوقت أن أبا بكر قد طلب حمايته بصفة شخصية ، وليس طبقا لاتفاقية تضع « إمارته » تحت الحماية الفرنسية . وخشيت فرنسا من وقوع صدام مسلح بينها وبين انجلترا بخصوص هذا الموضوع ، فأمرت سلطاتها فى أوبوك بعدم تكرار زياراتهم لزيلع ، وأخذت تستعد

المفاوضة مع انجلترا لوضع حدود بين الأراضى التى تخضع لكل منها ، وتقضى بذلك على حوادث الحدود المتكررة ، وتضمن بها كل منهما اعتراف الأخرى « بملكيتها » لهذه المستعمرات الجديدة .

بدأت المفاوضات فى لندن ، فى أوائل سنة ١٨٨٦ ، واقترح السفير الفرنسى ترك كل الأقاليم والقبائل الواقعة إلى شرق زيلع لإنجلترا ، فى نظير اعتراف هذه الدولة الأخرى بسلطة فرنسا على المناطق والقبائل الواقعة إلى غرب هذه المدينة ، أى الإعتراف بوضع قبائل العيسى صومالى ، وهى القبائل التى تحتل الإقليم الممتد من زيلع حتى هرر تحت النفوذ الفرنسى ، والاعتراف بترك قبائل الغضابورس ، وجبريل أبو خور ، تحت النفوذ البريطانى .

ولكن الحكومة البريطانية فى الهند رفضت هذا المشروع ، واقترحت خطا آخر يمتد من رأس جيبوتى حتى هرر ، كحدود بين منطقتى النفوذ ، وطلبت علاوة على ذلك : تعهدات متبادلة لمنع تجارة الرقيق واستيراد الأسلحة النارية والذخائر .

لم تعارض فرنسا فى هذا الاقتراح وأعد الانجليز الوثائق اللازمة للتوقيع ، ثم أرسلوا خطابا دوريا لسفراء بلادهم فى

الخارج ، يعلنون فيه : وضع الجزء الساحلى الممتد من أرض جيبوتى على الشاطىء الجنوبى لخليج تاجورة حتى بندر زيادة تحت الحماية البريطانية . وأبلغ السفراء هذا البيان للحكومات التى يعملون لديها . أقامت إنجلترا إذن سلطتها الرسمية على بلاد الصومال « البريطانى » . ولكن الحكومة الفرنسية عادت ورأت ضرورة حصولها على رأس جيبوتى نفسها ، وادعت أنها لازمة لمستعمراتها على ساحل بلاد الصومال . وتطلب ذلك تغيير كتابة المادة الأولى من البيان الذى كان معدا للتوقيع . وتطلب ذلك بعض الوقت ، وكثيراً من المجهود من السفير الفرنسى فى لندن ، ولكنه قام به بإصرار ، مما يدل على أهمية هذه المنطقة بالنسبة لفرنسا ، تلك المنطقة ستنشأ فيها أهم ميناء فرنسية ، عند مدخل البحر الأحمر ، والتى ستصبح فى نفس الوقت عاصمة الصومال الفرنسى .

لم تمانع انجلترا فى إدخال جيبوتى داخل منطقة النفوذ الفرنسى ؛ اذ أنها كانت تهم التجارة مع داخل القارة أكثر من أهميتها بالنسبة لتموين عدن ، وشعرت انجلترا بأن فرنسا تحتاج اليها مثل احتياجها هى لزيلع والبربرة . فتبادل السفير الفرنسى

فى لندن مع وزير الخارجية البريطانية ، فى يومى ٢ ، ٨ من فبراير سنة ١٨٨٨ خطابين بالاتفاق المبرم من الدولتين بخصوص مصالحهما فى بلاد الصومال ، ونجحت بذلك كل من فرنسا وانجلترا فى الاستناد الى قواعدهما البحرية ، للتوسع الاستعمارى على طريق الملاحة البحرية عبر البحر الأحمر .



الاستعمار الإيطالي

١ — المفاوضة مع انجلترا :

استقدت إيطاليا إلى قاعدتها فى عصب ، لكى تعمل على التوسع الاستعمارى فى سواحل البحر الأحمر . وذلك فى الفترة التى أجبرت فيها القوات المصرية على الانسحاب من السودان و بلاد الصومال .

كانت إيطاليا قد دخلت فى علاقات مع إمبراطور الحبشة ، ابتداء من عصب ، كما أنها بدأت علاقاتها مع « منليك » ملك شوا . أخذت الحكومة الإيطالية ، تفكر فى استغلال فرصة القلاقل التى نشأت فى الدولة المصرية ، بعد الاحتلال البريطانى لها ، فى حركة توسعها الإقليمى ، وفى إنشاء مستعمرة لها فى شرق إفريقية . وأخذ كثير من الإيطاليين يمنون أنفسهم بالمكاسب ، التى ستنتج عن التجارة مع بلاد الحبشة ، وبالهجرة والاستيطان فى هذه المناطق ، التى سيرفرف عليها العلم الإيطالى .

ولقد شعرت الحكومة الإنجليزية نفسها ، برغبة إيطاليا فى الاستفادة من انسحاب المصريين ، أى فى المشاركة فى التكالب

الدولى على اقتسام الأملاك المصرية ورأت إنجلترا أن من مصلحتها عدم معارضة إيطاليا ، حتى لا تلتقى بها إلى جانب فرنسا ، وحتى تضمن تأييد حكومة روما لها . وخشيت انجلترا من توسع فرنسا حول أوبوك ، ومن إمكان دخول فرنسا فى علاقات مع الحبشة ، أو إمكان استيلائها على بعض أجزاء سواحل البحر الأحمر ، بشكل قد يهدد بإقامة علاقات فى يوم من الأيام مع الثوار السودانيين . ولذلك فإنها قد وجهت سلطاتها البريطانية فى عدن ، إلى عدم الدخول فى اتفاقيات مع الأهالى ، بشكل قد يتعارض مع مصالح إيطاليا ، أو مع توغل نفوذها « المدنى » فى هذه المناطق .

وهكذا ستبدأ إيطاليا توسعها على سواحل البحر الأحمر ، وهى مطمئنة إلى أن مصالحها متوازية مع مصالح الإمبراطورية البريطانية فى هذه الجهات ، إن لم تكن متطابقة معها .

بدأت إيطاليا بالاتصال بانجلترا ، وأخذت ترسل المذكرات إلى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن ، تشرح فيها الموقف السياسى فى البحر الأحمر ، والحوادث الأخيرة التى جرت بالقرب منه ، وتلفت نظر هذه الحكومة فيها إلى النتائج الممكنة أو المتوقعة لها ، وإمكانية تأثير ذلك على عصب .

وشرحت إيطاليا لإنجلترا أنها لا تعتقد بأن توسعها فى البحر الأحمر سيثير حقد الإمبراطورية البريطانية ، خصوصاً إذا كان هذا التوسع بسيطاً حول عصب ، ويضمن لإنجلترا عدم وقوع هذه الأماكن ، فى أيدى دولة أخرى منافسة مثل فرنسا . وجهت إيطاليا أنظارها إلى بيلول ، التى تقع إلى الشمال من عصب ، وذكرت أن حاميتها المصرية لا تزيد على خمسين جنديا . وعادت إيطاليا إلى إحدى الحوادث السابقة ، التى نتجت عن توغل بعض الرحالة الإيطاليين فى هذه المناطق ، دون إذن من السلطات المصرية ، واحتكاكهم بالأهالى ، وقتل هؤلاء الرحالة ، وادعت أن سيطرتها على الساحل ستساعدها على إجبار الأهالى على احترام الإيطاليين ، وبالتالى على ضمان الأمن ، وحسن النظام فى مستعمرتها الصغيرة . ثم رأى الإيطاليون أن رهيطة ، التى تقع إلى الجنوب من عصب ، قد اعترفت بالحماية الإيطالية عليها ، وهكذا يمكن لإيطاليا أن تتوسع إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب ، فى نفس الوقت ، بشكل يسمح باطراد نمو التجارة ، واستتباب الأمن فى هذه المناطق .

أرادت إيطاليا أن تحصل على موافقة إنجلترا على عملياتها التوسعية ، دون أن تلجأ إلى مصر ، أو إلى تركيا ، أو تثير

مسائل إقليمية معهما . وكانت فى هذا تعمد إلى إرضاء الحكومة البريطانية ، نفسياً ، وتعترف لها بطريق غير مباشر ، بالتصرف فى الشئون المصرية بشكل أو بآخر . ولكن إنجلترا التى كانت قد تدخلت فى الشئون المصرية ، بما فيه الكفاية ، وبما يسمح بتدخل الدول الأخرى ، خشيت من أن تتصرف رسمياً ، فى مسألة تتعلق بحقوق سيادة الدولة العثمانية على أراضيها ، حتى لا تفتح الباب أمام مناقشات ، بخصوص المعاهدات الدولية ، التى كانت إنجلترا نفسها من بين الموقعين عليها ، وتعرض مسألة وجودها فى مصر لقرارات دولية . اضطرت إنجلترا إذن إلى أن تشرح لإيطاليا ؛ أنها لا تحقد على أى توسع تقوم به هذه الدولة حول مستعمرة عصب ، ولكن المسألة تهم تركيا من الوجهة الرسمية قبل أن تهم أى دولة أخرى . ولذلك فإنه كان على إيطاليا أن تتجه إلى القسطنطينية ، وتتفاهم مع الباب العالى فى الأمر ، ولكن إيطاليا بدورها كانت واثقة من أن الدولة العثمانية سترفض كل الرفض أى محادثات بهذا الخصوص ، فالتجأت ثانية إلى انجلترا ، ولكن الحكومة الإنجليزية أصرت على أنه لا يمكنها التصرف فى أراض تابعة لسيادة غيرها .

التجأت إيطاليا إلى القاهرة ، وحاولت أن تجد منفذاً لدى

نوبار باشا ، ولدى السير إفلين بيرنج القنصل العام البريطانى فى القاهرة . ورغم عدم معارضة بيرنج المشروعات الإيطالية ، إلا أن موافقته عليها لم تكن ذات أهمية كبيرة فى هذا الوقت ، خصوصاً وأن الحاجيات المصرية كانت لا تزال على طول هذه السواحل، وكانت إنجلترا قد دخلت فى مفاوضات رسمية مع تركيا لتسلم إدارة هذه المناطق .

أما نوبار فلم يكن يقدر على التصرف فى أراضى الدولة ،رغم حقده عليها ، نتيجة لمذابح الأرمن . ولم يكن الخديوى بقادر على التصرف بشكل يهدد علاقاته مع السلطان ،وقد يعطيه فرصة لعزله ، كما عزل إسماعيل من قبل ، وتعيين غيره على كرسى الخديوية .

وهكذا نجد أن إيطاليا ، لم تنجح فى الوصول إلى أهدافها عن طريق المفاوضات الرسمية ، ولكنها ستعمد رغم ذلك على ترتيب الأمر سراً مع القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، وستعمل على إعداد قوات بحرية وعسكرية ترسلها للبحر الأحمر فى وقت تأزمت فيه الحالة فى الخرطوم وتوقع الكثيرون وقوعها بين يوم وآخر فى أيدى الثوار السودانيين .

٢ — احتلال مصوع :

عبرت السفن الإيطالية قناة السويس ، متجهة إلى البحر الأحمر ، وهى تحمل قوات عسكرية إيطالية . وبدأ اهتمام كل من تركيا ومصر بالأمر ، وخشيت كل من حكومة لندن ، والسلطات البريطانية فى القاهرة ، من وقوع صدام بين الأتراك والإيطاليين بهذا الخصوص ، كما أنهم احتاطوا من جهة أخرى خشية قيام الجنود المصريين الموجودين على سواحل البحر الأحمر بالدفاع عن الأماكن التى يحتلونها . ولكن القنصل العام البريطانى فى القاهرة تدخل فى الأمر ، وأمر الحاكم العام الإنجليزى لسواحل البحر الأحمر المصرية ، بعدم معارضة نزول الإيطاليين إلى الساحل ، ومنع كل سوء تفاهم ، أو جدال أو صدام من الوقوع . وبطبيعة الحال دفعت مصر ثمن احتلال البريطانيين لها ، وسيطرتهم على شئونها غالباً ؛ إذ أن هذا الموظف الذى يخدم الحكومة الخديوية ، أصدر أوامره بعدم التعرض للإيطاليين النازلين من السفن . وجاء رد تركيا بضرورة عدم الاعتراف بالاحتلال الإيطالى ، فاصدر نوبار أوامره لسلطاته فى البحر

الأحمر « بالاحتجاج » على أعمال الإيطاليين ، و بالاحتفاظ بعلم الدولة مرفوعاً على هذه المناطق .

نزل الإيطاليون إلى بيلول فى يوم ٢ من فبراير سنة ١٨٨٥، وتركوا العلم المصرى مرفوعاً عليها ، ولكنهم أجبروا حاميتها الصغيرة على ركوب إحدى سفنهم الحربية واستغلوها حتى مصوع: المحافظة . وادعت إيطاليا بطبيعة الحال ، أنها لم تحتل هذه الناحية إلا نتيجة لانسحاب المصريين منها . ولكن سرعان ما جاءت نشرة وكالة الأنباء الإيطالية نفسها ، مكذبة لهذه الادعاءات ، ومفتخرة بالقوة التى استخدموها فى إخراج المصريين من أماكنهم .

ثم وصلت القوات الإيطالية أمام مصوع بعد يومين ، وتفاهم قائدها مع قائد الوحدات البريطانية فى البحر الأحمر ، وأنزل قواته إلى المدينة رغم احتجاج وكيل المحافظة المصرى . ونشر « كايى » القائد الإيطالى بلاغاً ، أعلن فيه على الأهالى . أن الحكومة الإيطالية قد أمرته ، متفقة فى ذلك مع الحكومات المصرية والإنجليزية ، وبدون شك مع حكومة الحبشة ؛ باحتلال مصوع وقلاعها ، وبرفع العلم الإيطالى إلى جانب العلم المصرى ، وذكر فيه أن جنوده الإيطاليين سيقومون بحماية الأهالى ،

وأنهم مستعدون لدفع ثمن كل ما يحتاجون إليه ، ويتعهد فيه بأنهم سيحترمون ديانات الأهالى وتقاليدهم . وأعلن أنه لن يضع أية عقبة أمام التجارة ، بل سيعمل على العكس من ذلك وبكل ما فى وسعه على تسهيل التجارة وازدهارها ، وأكد صداقة إيطاليا ، وطلب إلى الأهالى أن يعاملوا الإيطاليين معاملة الأصدقاء ، وأن ينصرفوا إلى أعمالهم ومشاغلهم اليومية ، وهم يشعرون بالأمن والاطمئنان .

وهكذا احتل الإيطاليون محافظة مصوع ، وبعض قلاعها ، دون أن تنسحب الحاميات المصرية الموجودة منها .

وحاولت الحكومة الإيطالية أن تصل ، عن طريق القنصلية العامة الإيطالية فى القاهرة ، إلى أن يقوم الخديوى ونوبار بإصدار الأوامر الخاصة بسحب القوات المصرية من مصوع . ولكن الخديوى لم يكن بقادر على معارضة أوامر القسطنطينية ، دون أن يعرض مركزه ومنصبه للخطر ، ورأى القنصل العام البريطانى فى القاهرة نفسه ، أنه ليس فى وسع الخديوى أو نوبار الإقدام على مثل هذا العمل ، ونصح الإيطاليين بالتريث بضعة أشهر ، قبل أن يعملوا على تغيير الوضع القائم .

احتجت تركيا على أعمال إيطاليا التوسعية فى البحر الأحمر

تلك الأعمال التى تتعارض مع حقوق سيادة الباب العالى ، ومع ضمان سلامة أراضى الدولة . وحاولت تركيا أن تستعين بانجلترا، على إجبار إيطاليا ، أو حتى على إقناعها بضرورة الانسحاب . ولكنه كان اختيارا غير موفق ، ورفضت انجلترا بطبيعة الحال أن تسوئ علاقاتها مع إيطاليا ، بخصوص هذه المسألة ، خصوصاً وأن مصالح إيطاليا لم تكن تتعارض مع مصالح الإمبراطورية البريطانية .

أما بقية الدول فإنها لم تعارض أعمال إيطاليا فى البحر الأحمر الذى كان بعيداً عن روسيا ومشاغلها فى ذلك الوقت ؛ كما أن كلا من ألمانيا والنمسا والمجر ، كانت فى تحالف عسكرى مع إيطاليا ، وأما فرنسا ، وهى الدولة الوحيدة ، التى كان فى استطاعتها الاحتجاج على المعاهدات الدولية القائمة ، فإنها كانت تتوسع هى أيضاً ، على حساب مصر والسيادة العثمانية ، حول أراضى وبوك ، عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر . وعلى أى حال فإن هذه الدولة الأخيرة ، قد حاولت تحديد نزول الإيطاليين فى مصوع ، وتوسعهم فى البحر الأحمر ، ولكن الحكم كان للقوة ، وليس لأى قانون أو اتفاق أو عرف تقليدى . واصلت إيطاليا إرسال حملاتها للبحر الأحمر ، تثبيتاً

لمراكزها هناك ، ولم تسكت الحكومة التركية على الأمر ، وواصلت إرسال احتجاجها ، ولكن إيطاليا ضربت بها عرض الحائط ، ولم تجد الدولة العثمانية من يستمع إليها ، وكل من الدول الأوروبية مشغول ، بالحصول على نصيب فى الأسلاب الأفريقية.

وجاء نزول القوات الإيطالية إلى مصوع ، فى نفس الوقت الذى وصلت فيه أنباء سقوط الخرطوم، فى أيدى ثوار السودان وقتلهم لغوردون. ذلك الحادث الذى هز الإمبراطورية البريطانية، وكاد يقضى على وجودها فى مصر ، ويؤثر تأثيراً كبيراً على بقية أنحاء الإمبراطورية .

وحاولت الحكومة الإيطالية فى ذلك الوقت، ن تتعاون مع القوات البريطانية فى السودان . وكان وجود القوات الإيطالية فى مصوع أساساً يصلح لتعاون عسكرى بريطانى — إيطالى مشترك ، صوب الخرطوم ، من سواحل البحر الأحمر غرباً ومع النيل جنوبا صوب العاصمة السودانية . وكانت هذه فرصة جديدة للاستعمار الإيطالى ، تبشر بفتح مجال يكن من السهل تحقيقه . وأخذت الصحف تناقش هذه الإمكانية ، ثم سرى الحديث منها إلى الأوساط السياسية والدبلوماسية ، وتبلور آخيراً فى شكل افتراحات محددة ، تقدم بها السفير الإيطالى فى لندن

إلى وزير الخارجية البريطانية، وهى استعداد الحكومة الإيطالية لتلبية رغبة انجلترا ، إذا ما طلبت منها هذه الدولة التعاون ، فى العمل على إعادة النظام فى السودان . وكانت إيطاليا تسعى أيضاً ، إلى الوصول مع انجلترا إلى اتفاق ، بخصوص التوازن الدولى فى البحر الأبيض والأحمر ، دون أن يتعارض ذلك مع ارتباطاتها مع دولتى وسط أوروبا .

ولكن انجلترا خشيت من تدخل إيطاليا فى شئون السودان، وأرادت ألا تظهر بمظهر من يعود محاطاً بالأصدقاء ، لإتمام ما فشل فى عمله بمفرده ، فرفضت هذا المشروع . ثم عرضت فكرة أخرى وهى : أن تقوم إيطاليا بعملية مستقلة قائمة بذاتها ، ابتداء من مصوع ، وهى إخراج الحامية المصرية من كسلا فى شرق السودان ، والعودة بها إلى الساحل . وقامت إيطاليا هذه المرة برفض العملية ، ذاكرة أنها لا توافق على القيام بدور الجندى المرتزق ، وشرحت أنها ترغب فى أن تتعاون عسكرياً مع بريطانيا فى السودان ، وأن توقع الدولتان على اتفاقية رسمية بذلك قبل القيام بأى عمليات ، كما أنها رفضت القيام باى عمليات مستقلة ، وفى نطاق محدود .

وهكذا انتهت هذه الامكانية ، لتدخل إيطاليا من مصوع ،

فى شئون الجزء الشرقى من السودان، وكان ذلك راجعاً ، لعدم رغبة انجلترا فى رؤية شركاء لها فى تلك الامبراطورية ، التى احتلت عاصمتها فى القاهرة ، وأخذت تستعد للسيطرة عليها بطريقة أو بأخرى .

ثم عمدت إيطاليا إلى التوسع فى القرى ، والنواحى المحيطة بمصوع ، بدعوى بحثها عن أماكن تصلح لسكنى الجنود الأوروبيين فى فترة الصيف، أو بدعوى العمل على ضمان الأمن فى مصوع نفسها ، وكاد ذلك يؤثر فى علاقاتها مع غيرها من الدول الاستعمارية ، ومع فرنسا بوجه خاص ، تلك الدولة التى لم تكن مرتاحة ، إلى استيلاء الايطاليين على هذه المحافظة المصرية ، إذ أنها كانت تهدف إلى احتلال ناحية قريبة منها تتخذها قاعدة لاقامة علاقات مع الحبشة فى الداخل ، وتصدر منها منتجات القارة الإفريقية صوب أوروبا . وعلى أى حال فإن ايطاليا قد نجحت ، فى السيطرة على مدينة مصوع ، وعلى النواحى المحيطة بها ، وإن كان العلم المصرى قد ظل مرفوعاً ، والحامية المصرية موجودة فيها .

ولكن وجود الإدارة المصرية ، والحامية المصرية ، والعلم المصرى فى مصوع ، كان أكبر تهديد ضد المشاريع الإيطالية

التوسعية على سواحل البحر الأحمر ، ولذلك فإنها عمدت إلى الاتفاق مع السلطات البريطانية فى القاهرة ، على سحب عدد من هذه القوات . ثم رتبت أمر الاستيلاء ، على السلطة المدنية من وكيل المحافظة المصرى ، الذى احتج على أعمال الإيطاليين دون أن يجد من يسنده من القاهرة فى موقفه. ولقد حاولت السلطات المصرية، أن ترسل بأحد الموظفين البريطانيين (ماركو بولو بك) وهو من أصل مالطى - إلى مصوع بدلا من وكيل المحافظة المصرى، ولكن الايطاليين أخرجوه من المدينة بالقوة، ووضعوه على إحدى السفن الذاهبة إلى السويس .

لم تنجح بطبيعة الحال الاحتجاجات الشفوية التى تقدمت بها تركيا ، ولم تعط أية نتيجة ، مادامت انجلترا قد صممت على منع تركيا من إرسال أية قطع بحرية إلى البحر الأحمر ، إلا إذا قبلت الدولة العثمانية إصدار أوامرها إلى قواد سفنها بالعمل مع القيادة البحرية البريطانية هناك .

وهكذا تمكنت إيطاليا من السيطرة على أكبر محافظة فى البحر الأحمر ، وأرسلت عدداً كبيراً من القوات المصرية الموجودة فيها إلى السويس . وستكون مصوع نواة لإنشاء الارتريا ، المستعمرة الإيطالية فى البحر الأحمر .

٣ — إنشاء الارتريا :

ساءت العلاقات بين إيطاليا والحبشة بعد احتلال مصوع . ذلك أن انجلترا كانت قد عقدت مع الحبشة ، فى العام السابق لمجىء الإيطاليين لهذا الميناء معاهدة،عرفت باسم معاهدة هويت ، تعهدت فيها الحبشة بمساعدة انسحاب الحاميات المصرية الموجودة فى كسلا ، وفى أقاليم شرق السودان ، فى نظير منحها حرية تجارة الترانسيت عبر مصوع . ولقد حاولت الحبشة ، أن تحل محل المصريين فى مصوع نفسها ، إلا أن بريطانيا رفضت إعطاءها هذا التصريح حتى لاتوقع نفسها فى مشاكل تخص السيادة الاقليمية . ثم رأت الحبشة مجىء القوات الإيطالية إلى مصوع ،واحتلالها لها . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، إذ أن الإيطاليين أخذوا يتوسعون حول مصوع ، ووصلوا إلى بداية الأراضى المرتفعة التى اعتبرتها الحبشة ملكا لها، ثم قام الإيطاليون بالتعرض لتجارة الترانسيت مع الحبشة ، واصدروا لوائح بخصوص العملة الذهبية المستعملة فى الحبشة ، وشروط تداولها وتصديرها من الحبشة وإليها عبر المنطقة المحتلة . ورأت الحبشة علاوة على ذلك أن الإيطاليين يبيعون الغلال والأسلحة والذخائر لثوار السودان .

فظهر الخلاف جلياً بين الدولة المستعمرة الجديدة ، وبين الدولة الإفريقية ، وحاولت انجلترا أن تتدخل لإصلاح ذات البين بينهما ، إلا أن مجهوداتها باءت جميعاً بالفشل .

وتأزم الأمر مع الحبشة ، واضطر ملكها إلى إنذار إيطاليا بوقف تقدمها فى بلاده . ولكن إيطاليا لم تكن تتوقع أن يتمكن يوحنا الرابع من تنفيذ وعيده ، إلى أن وقعت موقعة دوجالى ، التى أباد فيها الأحباش إحدى الكتائب الإيطالية عن آخرها ، رغم تسليحها ببعض المدافع الرشاشة . وإن كانت التقارير قد ذكرت أن هذه المدافع ، كان قد أصابها عطل فى أثناء العملية الحربية .

اهتزت لهذه الهزيمة إيطاليا ، وأخذ بعض رجالها ينادون بالثأر ، ويحاولون استغلال هذه الحادثة ، فى تكتيل المشاعر ، وفى دفع بلادهم فى حركة توسعية استعمارية ، ولكن إيطاليين آخرين نادوا بضرورة التعقل ، وعدم الدخول لدى الغير ، دون استئذان .

وقف الزحف الإيطالى عند شمال الحبشة ، بسبب هذه الهزيمة العسكرية . ولكن إيطاليا واصلت مجهوداتها مع منليك الثانى ملك شوا فى جنوب الحبشة ، وكانت هذه العلاقات قد أثارت

ثائرة يوحنا الرابع ، الامبراطور . ولكن إيطاليا لم تأبه بذلك ، وأخذت تغرى منليك على الثورة ، ضد يوحنا الرابع ، وشجعته على التقدم ، واحتلال إقليم هرر ، التى كانت الحاميات المصرية قد اضطرت إلى إخلائه تحت الضغط الإنجليزى .

نجحت إيطاليا فى كسب منليك الثانى ، بعد أن دفعت الثمن من جيب غيرها ، وتقوى مركز منليك . وفى أثناء هذا الوقت خرج يوحنا الرابع ، على رأس جيشه ، لمحاربة ثوار السودان . ولكنه قتل فى المعركة ، قرب المتمه ، مما نشر الذعر والفوضى والهزيمة بين صفوف رجاله ، وأجبرهم على التقهقر السريع أمام حراب المهديين .

وما يهمنا من ذلك : هو أن عرش الحبشة أصبح خالياً ، وأن منليك الثانى ملك شوا أصبح هو المرشح الأساسى له فأسرعت إيطاليا ووعدته بإعطائه قرضا كبيرا ، يساعده على السيطرة على جميع أنحاء الامبراطورية ، وإنشاء قوة عسكرية لها هيبتها ، وذلك فى نظير عقد معاهدة صداقه معها . ووافق منليك على ذلك ، وأعلن نفسه امبراطوراً على الحبشة . وستحاول إيطاليا الاستناد إلى أحد نصوص هذه المعاهدة ، الذى قبل به هذا الإمبراطور قيام الحكومة الإيطالية ، بتصريف شئونه الخارجية ، وتعلن حمايتها على كل الحبشة .

حقيقة أن منليك سيرفض هذا الادعاء ، وسيرد لإيطاليا ما اقترضه منها ، وسيحاربها فى نهاية الأمر ، وينتصر عليها . ولكن إعلان الحماية الإيطالية على الحبشة ؛ جعل الحكومة الإيطالية تفكر فى التمييز بين المناطق التى كانت تحتلها فيما مضى والأراضى الجديدة الخاضعة للحماية . وكانت المناطق الأولى هى مستعمرة عصب ، ورهيطة ومحافظة مصوع وما يجاورها ، فعمدت إيطاليا إلى ضمها جميعاً فى وحدة إدارية واحدة ، هى مستعمرة أرتريا ، وهو اسم قديم للبحر الأحمر ، وحاولت أن تمد حدودها الغربية المتاخمة للحبشة إلى أقصى حد ممكن ، بعد بداية الأراضى المرتفعة حتى نهر مارب .

وحقيقة أن مشاكل جديدة ستنشأ أمام إيطاليا ، عند سواحل البحر الأحمر . ولكن إيطاليا نجحت على أى حال ، فى التوسع من قاعدتها البحرية فى عصب وفى مد نفوذها فى المنطقة المجاورة وإنشاء مستعمرتها الأولى على سواحل البحر الأحمر . ولكن لا يكون إنشاء هذه المستعمرة مثل إقامة الحماية البريطانية على بلاد الصومال ، والحماية الفرنسية على ساحل الصومال إلا تمهيداً لاستغلال هذه المناطق اقتصاديا وبشريا ، ووضعها فى خدمة مصالح الدولة المستعمرة قبل أى شىء .

خاتمة

استطاعت الدول الاستعمارية الأوروبية ، أن تستغل حصولها على قواعد بحرية فى البحر الأحمر والقريبة منه ، فى الحصول على مستعمرات تستغلها سياسيا واقتصادياً وبشرياً ، وتتسلط على أهلها، وتخضعهم لمصالح الرجل الأوروبى قبل أى شىء آخر.

ولم يكن الحصول على للمستعمرات التى ذكرناها هدفاً فى حد ذاته ، بل كان فى نفس الوقت وسيلة إلى سياسة أوسع من ذلك ، سياسة التوسع ، ومحاولة السيطرة على أكبر جزء ممكن من القارة الإفريقية ، وأدى ذلك بدوره إلى ازدياد الأهمية الاستراتيجية لهذه المستعمرات ، خصوصا فى الفترات العصيبة التى مر بها تاريخ العالم .

فنجد أن إيطاليا تستند إلى مستعمرة الأرتريا مرتين ، فى محاولة السيطرة على الحبشة : المرة الأولى فى أواخر القرن التاسع عشر ، والثانية قبيل الحرب العالمية الثانية ، وفى عهد الفاشيست .

قامت فى المرة الأولى بمحاولة لتوسيع حدود مستعمرتها ،

على حساب الحبشة ، ورفضت كل نقاش مع هـذه الدولة الإفريقية . بدعوى أن المعاهدة التى عقدتها معها فى سنة ١٨٨٩ تعطيها حق الحمـاية عليها ، ثم اتصلت بالدول الأوروبية الأخرى ، وطلبت منها عدم الاستماع إلى احتجاجات الحبشة . وعدم معاملة هذه الدولة الإفريقية على قدم المساواة معها حتى لا يهدم القانون الدولى !! وحتى لا يقضوا على الوسائل التى خلقوها ، للسيطرة على غير الأوروبيين دوليا . ثم أردفت ذلك باستخدام العنف مع الحبشة ، وأرسلت أبناءها ، باسم الوطنية، لـكى يحاربوا شعوبا لم تعد عليهم ، أو على دولتهم . ووقعت المعارك التى انتهت بموقعة فاصلة فى عدوه سنة ١٨٩٦ ، وقضت هذه الموقعة على جزء كبير من القوات الإيطالية ، فى مستعمرة القوات الإيطالية ، فى مستعمرة البحر الأحمر ، ووقعت كل المدفعية الإيطالية فى أيدى الأحباش . وكان من نتيجة ذلك أن تزعزع مركز الدول الأوربية الاستعمارية فى إفريقية ، وشعروا بأن الإفريقى سيحرر بلاده من المغتصب .

ثم قامت إيطاليا بمحاولة جديدة فى عام ١٩٣٥ . للاستيلاء على الحبشة ، بدعوى الثأر للشرف الإيطالى الذى أهين ، وكانت فى حقيقة الأمر لا تسعى إلا للسيطرة على موارد

الحبشة المعروفة ، ووضعها فى خدمة إيطاليا ، وفى خدمة حركاتها التوسعية — وسياسة فرض نفسها على العالم .

أما فرنسا فإنها استغلت ساحل الصومال ، فى إنشاء قاعدتها فى جيبوتى ، وكان هذا بداية خط سكة الحديد الأثيوبية ، المارة فى جنوب الحبشة حتى أديس أبابا. حقيقة أن هذا الخط ساعد على التقريب بين الحبشة وبين العالم الخارجى ، ولكنه كان ، ككل المشاريع الدولية والاستعمارية الكبيرة ، يهدف إلى استغلال موارد الحبشة ، وتسهيل وصولها إلى السفن الأوروبية الراسية عند خليج عدن ، دون تكبد مصاعب كبيرة فى السفر إلى الداخل ، ومحاولة الوصول إلى المنتجات الأفريقية فى أسواقها الطبيعية الموجودة .

وعملت فرنسا على الاستفادة ،من بلاد الصومال فى مشروعها ، لفرض نفوذها على وسط القارة الأفريقية ، فى خط يسير بين الشرق والغرب ، ويسمح لها بالسيطرة ، إن أمكن على أعالى النيل عند فاشودا ، وقطع الخط البريطانى الذى كانت انجلترا تسعى جاهدة فى الوصول إليه، والسيطرة عن طريقه على القارة الإفريقية ، من الشمال إلى الجنوب .

حقيقة أن هذا المشروع ، قد فشل أمام السياسة الاستعمارية

البريطانية. ولكن فرنسا لا تزال تستخدم، حتى الآن، سواحل الصومال كنقطة ارتكاز استعمارية خطيرة في شرق أفريقية، تعمل منها على استمرار استغلال الإفريقيين ومواردهم، وتحاول منها تحطيم التكتلات المتحررة التي تنشأ، والتي تنادي بحق الإفريقيين في الحياة الحرة الكريمة.

وأما إنجلترا فإنها استغلت زيلع، وبربرة، وكل مستعمرة في الصومال البريطاني، ووضعتها في خدمة قاعدتها البحرية في عدن. ولقد ثار شعب الصومال ضد المغتصب الانجليزي، وواصل جهاده مدة عشرين عاماً، أذاقه فيها مرارة الهزيمة أكثر من مرة. ولكن الامبراطورية البريطانية تمكنت، بعد الحرب العالمية الأولى من وضع، قوات كبيرة في هذا الميدان، مما تسبب في إضعاف المقاومة الأهلية ثم القضاء على قواتها العسكرية.

ولقد استغل الإنجليز هذا الصومال في أيام الحرب قاعدة لعملياتهم الحربية، ضد قوات المحور، وأدخلوه بذلك ضمن نطاق استراتيجيتهم الدولية. ودفع رجال الصومال بولاء، كل ما طلب منهم، للمساعدة في طرد المستعمرين الإيطاليين من الحبشة والصومال، ولكن انجلترا تحاول استمرار استغلالهم

بطريقة أو بأخرى ، دون أن تعترف لهم بالخدمات الجليلة التى أدوها لها ، أو تكافئهم عليها .

ولكن البحر الأحمر قد بدأ يرى - مثله فى ذلك مثل بقية أنحاء العالم - نهاية الاستعمار . وبدأ يشعر بعبير الحرية وضرورة المحافظة عليها . وسيعود البحر الأحمر طريقاً سلمياً ، يعمل على ربط الشعوب التى تسكن شواطئه ، ويساعد على ازدهار التجارة فى أنحاء العالم .





دار القلم ١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

مكاتب شركة توزيع الأخبار في الجمهورية العربية المتحدة

مكتبة المثنى بغداد - العراق

الشركة القومية للنشر والتوزيع تونس

مكتبة الندوة أم درمان - السودان

مطابع دار القلم بالقاهرة